

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بررسی و تحلیل دیدگاه‌های اصولی
سید مجاهد فلسفی^{رحمته} در کتب اصولی شیخ انصاری

الشیخ بلال شاکری

الحوزة العلمية - مشهد المقدسة

الشیخ علی شاکری

الحوزة العلمية - قم المقدسة



العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
المكتبة ودار المخطوطات
مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق

البحث: بررسی و تحلیل دیدگاه‌های اصولی سید مجاهد در کتب

اصولی شیخ انصاری

الباحث: الشيخ بلال شاکري / الشيخ علي شاکري.

بلد الباحث: ایران.

مراجعة: مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق.

الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة.

الإخراج الفني: علي أسدالله.

الطبعة: الأولى.

التاريخ: ٦/ صفر/ ١٤٤٣ هـ - ١٤/ ٩/ ٢٠٢١ م

كلمة اللّجنّتين العلميّة والتحضيريّة

للمؤتمر العلميّ الدوليّ الأوّل (السيدّ المجاهد وتراثه العلميّ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم يا مَنْ شرّعت لنا فيض (مناهل) آلائك، وفتحت مغالق أبواب السماء (بمفاتيح) الرحمة من أوليائك، وشرّعت لنا خاتمة الشرائع بسيدّ أنبيائك، وأفضل صلواتك وأتمّ تحيّاتك على صفوة الخلق أصفياك، محمّد وأهل بيته خيرتك ونجبائك، الذين جعلتهم سادة أمّناك و(المصابيح) لهداية عبادك، وأقرب (الوسائل) لنيل مثوبتك وعطائك، وجعلت (إصلاح العمل) وقبول الأعمال بولايتهم وولائك، واللعنة الدائمة على أعدائهم أعدائك.

وبعد، فقد زحرت سماء العلم والمعرفة في تاريخ الشيعة بنجوم لامعة، يهتدي بسناها الضالّون، ويقتدي بهداها المسترشدون، حملوا راية الحقّ ومشعل الهداية، وصدّوا عن الجهل والغواية.

وكانوا كما ورد في الحديث عن الإمام أبي محمّد الحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام، أنّه قال: قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عُلَمَاءُ شِيعَتِنَا مُرَابِطُونَ فِي الثَّغْرِ الَّذِي بَيْنَ إِبْلِيسَ وَعَفَارِيَّتِهِ، يَمْنَعُونَهُمْ عَنِ الْخُرُوجِ عَلَى ضُعَفَاءِ شِيعَتِنَا، وَعَنْ



أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ وَشِيعَتُهُ النَّوَاصِبُ. أَلَا فَمَنْ أَنْتَصَبَ لِدَلِكِ مَنْ شِيعَتِنَا كَانَ أَفْضَلَ مِمَّنْ جَاهَدَ الرُّومَ وَالتُّرُكَ وَالْخَزَرَ أَلْفَ أَلْفِ مَرَّةٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ عَنْ أَذْيَانِ مُحِبِّينَا، وَدَلِكِ يَدْفَعُ عَنْ أَبْدَانِهِمْ»^(۱).

فبلغوا معارف أهل البيت عليهم السلام السامية، وأوصلوا كلمتهم كلمة الحق العالية، وبثوا علومهم الصحيحة الشريفة، وفقهوا شيعتهم على الأحكام الصحيحة المنيفة، وكانوا بذلك القرى الظاهرة، والواسطة في الفيض، والوسيلة في الهداية، والسبب في الرشاد، كما ورد في مناظرة الإمام الباقر عليه السلام مع الحسن البصري، حيث قال عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾^(۲):

«فَنَحْنُ الْقُرَى الَّتِي بَارَكَ اللَّهُ فِيهَا، وَدَلِكِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَنْ أَقَرَّ بِفَضْلِنَا حَيْثُ أَمَرَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَأْتُونَا، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا﴾، أَيَّ جَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شِيعَتِهِمُ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴿قُرًى ظَاهِرَةً﴾، وَالْقُرَى الظَّاهِرَةُ: الرُّسُلُ وَالنَّقْلَةُ عَنَّا إِلَى شِيعَتِنَا، وَفُقَهَاءُ شِيعَتِنَا إِلَى شِيعَتِنَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ﴾، فَالسَّيْرُ مَثَلٌ لِلْعِلْمِ ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي وَأَيَّامًا﴾، مَثَلٌ لِمَا يَسِيرُ مِنَ الْعِلْمِ فِي اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ عَنَّا إِلَيْهِمْ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ ﴿آمِنِينَ﴾ فِيهَا إِذَا أَخَذُوا مِنْ مَعْدِنِهَا الَّذِي أُمِرُوا أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهُ، آمِنِينَ مِنَ الشَّكِّ وَالضَّلَالِ، وَالنَّقْلَةُ مِنَ الْحَرَامِ إِلَى الْحَلَالِ؛

(۱) الاحتجاج: ۲ / ۱۵۵.

(۲) سورة سبأ: ۱۸.

لَا تَنْهَمُ أَخَذُوا الْعِلْمَ مِمَّنْ وَجَبَ لَهُمْ أَخْذُهُمْ إِيَّاهُ عَنْهُمْ بِالْمَعْرِفَةِ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ مِيرَاثِ الْعِلْمِ مِنْ آدَمَ إِلَى حَيْثُ انْتَهَوْا، ذُرِّيَّةُ مُصْطَفَاةٍ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَلَمْ يَنْتَهِ الْأَمْرُ إِلَيْكُمْ، بَلْ إِلَيْنَا انْتَهَى، وَنَحْنُ تِلْكَ الذَّرِّيَّةُ الْمُصْطَفَاةُ، لَا أَنْتَ، وَلَا أَشْبَاهُكَ يَا حَسَنُ»^(١).

وهكذا أنجبت مدرسة أهل البيت عليه السلام جهازة الفقهاء، وأفذاذ العلماء، على مرّ العصور وكرّ الدهور، بالرغم من الكبت والتضييق والمخاوف، ممّا لاقته الشيعة دون غيرها من الطوائف، وكانت القرون الأربعة الأخيرة في تاريخ الشيعة من ألمع القرون تطوراً وازدهاراً، وأكثر الحقب رجالاتاً، وأثرى الأدوار نتاجاً؛ حيث تزدهم فيها فطاحل العلماء وأساطين الفقهاء، ويزخر فيها التراث بالعطاء، ممّا يستوجب علينا تكثيف الجهود العلميّة لإحياء ذكرهم، من خلال تقديم الأبحاث والدراسات، وإقامة المؤتمرات والندوات، عن أبرز تلكم الشخصيات، وأهم أولئك العلماء والأعلام.

ومن ألمع نجوم القرن الثالث عشر هو: الفقيه المتبّع، الأصولي المتضلع، العلامة المتبحر، والمصنّف المكثر، الإمام السيّد محمّد الطباطبائي الحائري الملقب ب: المجاهد.

وقد جمع الله في شخصيّة الكريمة جوانب فذة، وخصائص عدّة، منها: الحسب الوضّاح والنسب العريق، فوالده الفقيه الأصولي السيّد عليّ الطباطبائي الحائري، صاحب كتاب رياض المسائل، وجدّه لأُمّه مرجع الطائفة في عصره،

(١) الاحتجاج: ٦٣/٢، عنه: البرهان في تفسير القرآن: ٥١٧/٤.

الوحيد البهبهائي، المعروف بـ: أستاذ الكلّ، وزعيم الحوزة العلميّة، وأستاذه وأبو زوجته الفقيه الكبير السيّد محمّد مهدي الطباطبائيّ، الملقّب بـ: بحر العلوم. وهو يلتقي في نسبه بأسر علميّة كآل بحر العلوم، وآل الطباطبائيّ البروجرديّ، ويمتّ بالصلة إلى أفذاذ العلماء، وأساطين المجتهدين، أمثال العلامة المجلسيّ، صاحب بحار الأنوار، والملاّ محمّد صالح المازندرانيّ، صاحب كتاب شرح أصول الكافي.

مضافاً إلى ما تمتّع به من مواهب ربّانيّة، وبيئة علميّة، وأجواء روحانيّة، مفعمةً بالعلم والتقوى، صقلت شخصيّة العلميّة، وما تميّز به من نبوغٍ وذكاء مبكّر، حتّى قطع أشواط التحصيل في مدّة وجيزة، فدرس في حوزة كربلاء المقدّسة على الفقيه والده، وفي النجف الأشرف العريقة على الفقيه السيّد محمّد مهدي بحر العلوم، وفي الكاظميّة المقدّسة على الفقيه السيّد محسن الأعرجيّ، وألقى عصى الترحال في حوزة إصفهان، فصار من كبار أعلامها ومدرّسيها، وبذلك فقد ارتاد مختلف الحوزات العلميّة، وأخذ العلوم من شتى المدارس الدينيّة.

وقد آلت إليه المرجعيّة بعد وفاة والده زعيم حوزة كربلاء المقدّسة، فخلفه في الزعامة، واجتمع عليه طلابُ أبيه، والتفت حوله أمثال الطلبة، فتسنم زعامة الحوزة العلميّة، وتسلم مهام المرجعيّة الدينيّة، فكانت ترده الأسئلة الشرعيّة والاستفتاءات الفقهيّة من شتى أقطار الدول الإسلاميّة، وصدرت رسالته العمليّة التي سمّاها: إصلاح العمل، والتي تُعدّ من أهمّ الكتب الفتاويّة.

وقد عمّرت بوجوده الشريف حوزة كربلاء المقدّسة بالعلم، فتتلمذ عليه جمهرة كبيرة من فطاحل العلماء وكبار المجتهدين، ومن أهمّهم: الأصوليّ الكبير

السيد إبراهيم القزويني، صاحب كتاب ضوابط الأصول، والسيد محمد شفيع الجابلقّي، صاحب الروضة البهيّة في الإجازة الشفيعيّة، والشيخ حسين الواعظ التستريّ والدّ الفقيه الشيخ جعفر التستريّ، والشيخ محمد صالح البرغاني، صاحب موسوعة بحر العرفان في تفسير القرآن، وأخوه الفقيه الشيخ محمد تقّي البرغاني، والفقيه الأصوليّ الشيخ محمد شريف المازندراني، الملقّب بشريف العلماء، والإمام الشيخ مرتضى الأنصاريّ المعروف بالشيخ الأعظم، صاحب كتاب المكاسب وكتاب الرسائل.

ومن أهمّ الحوادث التاريخيّة في سيرة السيد المجاهد هي فتوى الجهاد التي أطلقها لحماية ثغور الشيعة، والذبّ عن أعراضهم وأموالهم، وتعدّد أهمّ حدث في حياته الشريفة، ومنعطفاً تاريخياً مهماً في سيرته، بل في تاريخ الشيعة، وعلى أساسها عُرِف ولُقّب بـ: المجاهد.

وقد خلف سيدنا المجاهد كمّاً هائلاً من التراث العلميّ، أهمّها موسوعته الفقهيّة الشهيرة التي سمّاها المناهل، وموسوعته الأصوليّة التي سمّاها: مفاتيح الأصول، وغيرها من مصنّفات المهمّة، نحو: الوسائل الحائرّة، الذي دوّن فيه أهمّ القواعد الأصوليّة والفقهيّة، وكتاب المصباح الباهر في إثبات نبوّ نبينا الطاهر عليه السلام، وكتاب عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال، ورسالة الأغلاط المشهورة، التي تصدّى فيها لتصحيح الأخطاء العقائديّة التي تدور على الألسنة، من غير تحقيق.

وانطلاقاً من جميع ما تقدّم من الأدوار التاريخيّة المهمّة، والخصائص الفريدة، والجوانب المغفولة في شخصيّة السيد المجاهد، عزم مركز الشيخ الطوسيّ عليه السلام للدراسات والتحقيق على إقامة مؤتمر علميّ دوليّ، عن السيد محمد المجاهد

الطباطبائي؛ إحياءً لذكراه، وتخليداً لجهوده الجبّارة، ورفداً للمكتبة الإسلامية، وسدّ الثغرات العلميّة، عبر تسليط الأضواء على مختلف جوانب حياته، وسيرته، وشخصيّته العلميّة والجهاديّة.

ومن العجيب أنّ مصنّفات السيّد المجاهد لم تُطبع وتُحقّق طبعاّتٍ علميّة حتّى الآن، والأعجب أنّنا لم نجد كتاباً، أو دراسةً، أو أطروحةً، أو مقالةً علميّة عن السيّد المجاهد في المكتبة العربيّة، والفارسيّة، والأجنبيّة، سوى التفت التي لا تُغني ولا تُسمن من جوع، بل وجدنا المصادر التاريخيّة شحيحةً بالمعلومات عنه، مضافاً إلى اشتغال بعضها على الأخطاء والهفوات، كما وعثرنا على كلماتٍ وأقاويل غير دقيقة بشأن الفتوى الجهاديّة، وهذا ما يؤكّد بوضوح أهمّيّة إقامة هذا المؤتمر.

وكان من أهمّ أهداف المؤتمر: تسليط الأضواء على الجوانب المغفولة من سيرة السيّد المجاهد وحياته، وتسليط الأضواء على تراثه العلميّ، وإبراز أهمّيّته، وتحقيق أهمّ مصنّفات ونشرها، ودراسة الدور الرياديّ في الجهاد للسيّد المجاهد، والردّ على الشبهات المزيّفة والملفّقة التي تنال من حركته الجهاديّة، وبيان عمق تراثنا الفقهيّ والأصوليّ وسعته، والاستفادة منه في الأبحاث والدراسات المعاصرة.

وقد قامت اللّجنة العلميّة للمؤتمر بخطواتٍ هادفة ودقيقة في سبيل إقامة المؤتمر على أفضل وجه، وأكمل صورة، وتوزّعت نشاطات المؤتمر على المحاور الآتية:

أولاً: محور تحقيق التراث

لما كان أكثر تراث السيّد المجاهد لم يُطبع ولم يُحقّق، وقد بادرت بعض المراكز العلميّة بالإعلان عن مباشرتهم بتحقيق كتابيه في علم الأصول، وهما:

مفاتيح الأصول والوسائل الحائريّة، عمدنا إلى أهمّ تراثه العلميّ المتبقّي، فتّم تحقيقه للمؤتمر، وبالإضافة إلى تحقيق كتاب المناهل الذي أخذ مركز الشيخ الطوسي عليه السلام على عاتقه تحقيقه ونشره، وقد قطع فيه شوطاً كبيراً، تمّ تحقيق جملة من مصنّفات السيّد المجاهد، وهي ما يأتي:

١. المصباح الباهر في إثبات نبوة نبينا الطاهر عليه السلام، وقد تصدّى فيه للردّ على المسيحيّة، وإثبات خاتميّة الإسلام، صنّفه في الردّ على البادري وكتابه في ردّ الإسلام.

٢. المقلاد أو حجّة الظنّ، وهو من مصنّفات الأصوليّة، يُطبع بالتعاون مع مركز تراث كربلاء المقدّسة، التابع لقسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة في العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

٣. عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال، وهو مصنّفه الرجاليّ.

٤. الجهاديّة أو الجهاد العبّاسيّ، وهي رسالته الفقهيّة التي صنّفها في أحكام الجهاد.

وكلّ هذه المصنّفات ممّا يُطبع ويُحقّق لأوّل مرّة، سوى عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال.

ثانياً: محور الدراسات

تمّ استكتاب عدّة دراسات مستقلّة عن السيّد المجاهد، وقد حاولنا فيها استيفاء مختلف جوانب شخصيّته العلميّة، من خلال الاستكتاب في أهمّ العلوم التي صنّف فيها، من الفقه، والأصول، والرجال، والحديث، وإبراز دوره في

هذه العلوم، وتخصيص دراسات أخرى تبحث في أهمّ الجوانب المغفول عنها من حياة السيّد المجاهد الشخصية والعلمية، وذلك حسب الحاجة العلمية، وإصدار أهمّ الدراسات والكتب عنه رحمته الله، وهي ما يأتي:

منهل الوارد في تراجم علماء آل السيّد المجاهد.

السيّد عليّ الطباطبائيّ صاحب الرياض حياته وآثاره.

السيّد المجاهد وكتابه مفاتيح الأصول.

تلامذة السيّد المجاهد.

فهرس مخطوطات مؤلّفات السيّد المجاهد.

دليل وثائق مكتبة آل الحجّة في النجف الأشرف.

شذرات في المنهج الفقهيّ للسيّد المجاهد.

السيّد المجاهد وآراؤه الرجالية.

السيّد المجاهد دراسة في المنهج الأصوليّ ومسألة الانسداد.

قاعدة ترك الاستفصال عند الأصوليين مع تسليط الأضواء على آراء السيّد المجاهد.

السيّد المجاهد وآراؤه في علم دراية الحديث.

ثالثاً: محور البحوث والمقالات

تنوّعت محاور البحوث والمقالات التي كُتبت في شخصيّة السيّد المجاهد ولاسيما العلمية منها بتنوّع العلوم والمعارف، من الفقه والأصول، والعقائد

والكلام، وعلوم القرآن والتفسير، وعلوم الحديث والرجال، وعلوم اللغة العربيّة، والفهارس والبليوغرافيا، والتاريخ، والتراجم.

فقد تمّ استكتاب أمثال الطلبة والفضلاء في الحوزة العلميّة، وعددٍ من أساتذة الجامعات العراقيّة في الكليّات ذوات الاختصاص، في بحوث ومجالات خاصّة، وقد تنوّعت المشاركات من مختلف الدول، من العراق، وإيران، والسعوديّة، ولبنان، والكويت، وغير ذلك، كذلك تنوّعت البحوث بتنوّع محاور المؤتمر في مختلف العلوم والمعارف.

رابعاً: محور الإعلام

اشتمل هذا المحور على جهود مختلفة، أهمّها إعداد فلم وثائقيّ عن حياة السيّد المجاهد العلميّة والتاريخيّة.

ولا يطيب لنا في الختام إلّا أن نتقدّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لكلّ من أسهم وآزر في إقامة هذا المؤتمر العلميّ، ولو بالدعاء، فإنّ من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق عزّ وجلّ، وفي مقدّمهم: المرجع الدينيّ الأعلى سماحة السيّد عليّ الحسينيّ السيستانيّ (دام ظلّه الوارف)، الذي واكب السيّد المجاهد في فتوى الجهاد المقدّسة، ولولاها لما تهيّأت لنا الظروف لإقامة نحو هذه المؤتمرات، ونبتهل إلى العليّ القدير أن يُديم ظلّه الشريف.

ونخصّ بالذكر أيضاً: المتولّي الشرعيّ للعتبة العبّاسيّة المقدّسة، سماحة السيّد أحمد الصافي (حفظه الله)، وجميع السادة الأفاضل من المدراء والمسؤولين في العتبة العبّاسيّة المقدّسة، على مشرفّها آلاف السلام والتحيّة.

والشكر موصولٌ لجميع الجهات المساهمة في إقامة هذا المؤتمر، من المؤسسات والمراكز العلمیّة، والمكتبات الإسلامیّة، ونخصّ بالذكر منهم:

١. مركز إحياء التراث، التابع لدار مخطوطات العتبة العباسیّة المقدّسة.

٢. مركز تصوير المخطوطات وفهرستها، التابع لدار مخطوطات العتبة العباسیّة المقدّسة.

٣. مركز تراث كربلاء المقدّسة، التابع لقسم شؤون المعارف الإسلامیّة والإنسانیّة في العتبة العباسیّة المقدّسة.

والشكر إلى المشايخ والسادة الأفاضل في اللجان العلمیّة، والكوادر الفنيّة في الأمانة العامّة، والعاملين في مركز الشيخ الطوسي رحمته الله علیه، وجميع الأیادي المساهمة في إقامة المؤتمر، ممّن لا يتسع المقام لذكرهم وعدّهم، فلهم منّا خالص الشكر وفائق التقدير، ونسأل الله العليّ القدير أن يتقبّل منهم ويُثيبهم، ويجزيهم خير جزاء المحسنين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

بررسی و تحلیل دیدگاه های اصولی

سید مجاهد در کتب اصولی شیخ انصاری

الشيخ بلال شاكري

الحوزة العلمية - مشهد المقدسة

الشيخ علي شاكري

الحوزة العلمية - قم المقدسة

چکیده:

سید مجاهد از جمله بزرگانی است که شیخ انصاری به دیدگاه های اصولی او توجه ویژه ای داشته است و تقریباً در تمام مباحث اصلی علم اصول ردپایی از کلمات و دیدگاه های او در کتب اصولی شیخ به چشم می خورد. شیخ انصاری از دو حیثیت به کلمات استاد خود مراجعه کرده است:

۱. اهمیت دیدگاه استاد و بررسی آن به عنوان یکی از انظار مطرح در مسائل اصولی که گاه شیخ دیدگاه استاد را پذیرفته است و گاه تکمیل کرده است و گاهی نیز آن را رد کرده است.

۲. نقل کلمات گذشتگان علم اصول توسط آنچه سید مجاهد بیان کرده است که شیخ به این نقل‌ها اعتماد کرده است. در نوشتار پیش‌رو با بررسی و تحلیل منابع مکتوبی که در اختیار است، موارد به‌کارگیری شیخ از مطالب سید مجاهد با تطبیق بین کتاب‌های ایشان و همچنین مراجعه به منابع اصلی در سایر نقل قول‌ها، یافته‌هایی به‌دست آمده است. هرچند در موارد متعدد طرح دیدگاه‌های سید مجاهد توسط شیخ یا نقل قول کلمات دیگر بزرگان به‌واسطه سید مجاهد از سوی شیخ انصاری با دقت همراه است، اما گاهی شیخ انصاری در نقل دیدگاه‌های استاد خود تسامح‌هایی داشته است و نظر او را با تمام قیود مد نظر ارائه نکرده است. گاهی بخشی از کلمات استاد خود را نقل کرده است و علت این‌گزینش مشخص نیست. در نتیجه، در مقام بررسی و نقد دیدگاه‌های او نیز اشکالاتی به شیخ انصاری وارد است. در برخی موارد نیز نقل قول‌هایی که شیخ با اعتماد به استاد خود بیان کرده است، دچار نواقص و اشکالاتی است و با مراجعه به کلمات گوینده اصلی مشخص می‌شود دقت لازم در نقل قول‌ها صورت نگرفته است یا انتساب مطالب به برخی اشخاص با مشکل مواجه است.

واژگان کلیدی: سید مجاهد، بعض ساداة مشاخینا، بعض المعاصرین، صاحب المناهل.

دراسة وتحليل الآراء الأصولية

للسيد المجاهد في كتب الشيخ الأنصاري الأصولية

الشيخ بلال شاكري

الحوزة العلمية - مشهد المقدسة

الشيخ علي شاكري

الحوزة العلمية - قم المقدسة

الملخص

يعدّ السيد المجاهد أحد العلماء الكبار الذين أولى الشيخ الأنصاري اهتمامًا خاصًا بآرائهم الأصولية، ويمكن رؤية آثار كلماته وآرائه في كتب الشيخ الأنصاري الأصولية في جميع المباحث الرئيسة لعلم الأصول. وقد أشار الشيخ أنصاري إلى كلام الأستاذ من ناحيتين:

١. أهمية آراء الأستاذ، ودراستها كإحدى وجهات النظر ذات الشأن في المسائل الأصولية؛ حيث قبل الشيخ آراء الأستاذ في بعض الأحيان، وأكملها في أحيان أخرى، وردّها في أحيان ثالثة.

۲. سرد أقوال قدماء علم الأصول نقلاً عما قاله السيد المجاهد، وثقة الشيخ الأنصاري بهذا النقل.

عمد الباحث في هذا البحث إلى دراسة وتحليل المصادر المكتوبة المتاحة، ومراجعة ما نقله الشيخ من آراء السيد المجاهد مع مقارنتها مع الموجود في كتبه، وكذلك مراجعة المصادر الرئيسة في الاقتباسات الأخرى، فوصل إلى النتائج التالية: على الرغم من أن أكثر الحالات التي عرّض فيها الشيخ الأنصاري آراء السيد المجاهد أو ذكر فيها آراء العلماء السابقين نقلاً عنه كانت متقنة ودقيقة؛ إلا أنه في بعض الأحيان كان الشيخ متساهلاً ومتساهلاً في نقل آراء الأستاذ، ولم يعرض رأيه مع جميع القيود الموجودة فيه، أو نقل في بعض الأحيان جزءاً فقط من كلام الأستاذ، وليس واضحاً ما هو سبب ذلك الاجتزاء، ونتيجة لذلك هناك إشكالات على الشيخ الأنصاري في مراجعته ونقده لآراء السيد المجاهد.

كما أنه وفي بعض الحالات كان هناك نواقص وإشكالات في الأقوال التي ذكرها الشيخ نقلاً عن الأستاذ، وبالرجوع إلى كلمات الماتن الأصلي نكتشف أحياناً عدم وجود الدقة اللازمة في نقل الأقوال، ووجود إشكالات في نسبة أحد المطالب لعالم ما.

الكلمات المفتاحية: السيد المجاهد، الآراء الأصولية، الشيخ الأنصاري، صاحب المناهل.

۱. مقدمه

توجه به آرای دانشمندان گذشته در هر علمی مرسوم است. علم اصول نیز از این قاعده مستثنی نیست و بزرگان این علم این روش را درپیش گرفته اند. شیخ انصاری نیز با الهام از سخنان اندیشمندان اصولی پیشین وبا توجه به دیدگاه‌های آنان در مسائل مختلف اصولی، همین شیوه را درپیش گرفته است. شیخ در بررسی دیدگاه پیشینیان توجه واعتماد بسیاری به برخی اساتید خود داشته است، به گونه ای که علاوه بر نقل دیدگاه‌های آنان در نقل کلمات بزرگان این علم، گاهی به گفته استاد خود اعتماد کرده است و براساس آن به نقد و بررسی مسأله واقوال پیرامون آن پرداخته است. از جمله این اساتید، سید مجاهد، صاحب مفاتیح الاصول است که شیخ اعظم در موارد متعددی از کلمات او بهره برده است.

از ویژگی‌های سید مجاهد این است که تسلط خاصی به مباحث فقهی و اصولی داشته است، به گونه ای که در کتب فقهی و اصولی خود مسائل را به صورت مفصل وبا ذکر دیدگاه‌های مختلف گذشته، مطرح می‌کند. بنابراین، کتاب‌های سید مجاهد مرجعی مطمئن برای فقیهان و اصولیان پس از او بوده است تا برای نقل دیدگاه‌های گذشته به عبارت‌های او اکتفا کنند و به منابع اصلی رجوع نکنند. چنان‌که ظاهر عبارات شیخ انصاری نیز مؤید این نکته است.

با توجه به ویژگی‌های سید مجاهد در نقل کلمات بزرگان و همچنین جایگاه استادی‌اش نزد شیخ انصاری، شیخ مکرراً از او مطلب نقل می‌کند، به گونه ای که قریب به شصت مطلبِ مختلفِ اصولی را در دو کتاب اصولی خود از سید مجاهد نقل کرده است. از این رو، در این نوشتار کلمات سید مجاهد در کتب اصولی شیخ انصاری مورد بررسی و تحلیل قرار خواهد گرفت.

در بسیاری از موارد شیخ انصاری به صراحت نام استاد خود را بیان نکرده است، اما بر اساس تحقیقات مختلفی که علمای اصولی پس از شیخ انجام داده اند مشخص شده است که مراد او از شخصیت مد نظر، سید مجاهد بوده است.

شیخ انصاری در کتب اصولی خود از او با عناوینی همچون سید مشایخنا^(۱)، سید المفاتیح^(۲)، بعض من عاصرناه^(۳)، بعض أفاضل سادات المتأخرین^(۴)، بعض سادة مشایخ مشایخنا^(۵)، بعض مشایخنا^(۶)، بعض سادة مشایخنا المعاصرین^(۷) یاد کرده است.

(۱) فرائد الأصول، ۳/ ۲۲۲.

(۲) مطارح الأنظار، ۴/ ۵۹۳.

(۳) فرائد الأصول، ۴/ ۱۵۳.

البته این تعبیر را شیخ انصاری برای افراد مختلفی همچون میرزای قمی و فاضل نراقی نیز به کار برده است. ر.ک: فرائد الأصول، ۳/ ۳۵۴ و ۴۰۴ و ۴/ ۱۰۳.

(۴) مطارح الأنظار، ۱/ ۳۱.

(۵) مطارح الأنظار، ۲/ ۲۱۵.

(۶) فرائد الأصول، ۱/ ۲۸۹ و ۶۰۸ و ۶۰۹.

(۷) فرائد الأصول، ۱/ ۵۹۸ و ۴/ ۱۴۴.

۲. موارد بهره‌مندی شیخ از سید مجاهد

با بررسی و تحلیل کلمات شیخ انصاری در دو کتاب اصولی او، مشخص می‌شود نزدیک شصت مطلب مختلف اصولی را از استاد خود سید مجاهد نقل می‌کند. این میزان نقل مطلب در مقایسه با سایر بزرگانی که شیخ از آن‌ها مطالبی را نقل کرده است، نشان از توجه او به تلاش‌های علمی استادش دارد. می‌توان مطمئن بود که این میزان از مطالب مشخص شده در دو کتاب شیخ انصاری به سید مجاهد منتسب است، و گرنه ممکن است مطالب دیگری بیش از این موارد به سید مجاهد منتسب باشد.

با تحلیل و بررسی همین میزان از مطالب شناسایی شده نیز می‌توان نکاتی را در چگونگی استفاده شیخ از مطالب استاد خود مطرح کرد.

۳. گونه‌های به‌کارگیری شیخ از مطالب سید مجاهد

با بررسی چگونگی به‌کارگیری شیخ از مطالب سید مجاهد می‌توان آن‌ها را در دو دسته‌بندی کلی تنظیم کرد^(۱):

(۱) استفاده از دیدگاه‌های سید و نقل آن‌ها در مسائل اصولی به‌عنوان یکی از دیدگاه‌های مطرح در مسائل مختلف اصولی.

شیخ انصاری در نقل دیدگاه‌های سید مجاهد سه رویکرد را در پیش گرفته است:

(۱) برای جلوگیری از تکرار مطالب، ارجاع تمام این موارد ذیل بخش (تحلیل مسائل استفاده شده از سید مجاهد توسط شیخ) بیان خواهد شد.

۱-۱. استفاده از دیدگاه‌های سید برای تأیید رأی و نظر خود؛

۱-۲. نقد دیدگاه سید مجاهد و ارائه نظری متفاوت با او؛

۱-۳. تکمیل دیدگاه ارائه شده خصوصاً در بخش ادله مرتبط با آن.

۲) استفاده از دیدگاه‌های نقل شده دیگر اصولیان توسط سید مجاهد و اعتماد به نقل او در انتساب مطالب اصولی به بزرگان این علم.
در این بخش نیز مطالب مورد استفاده شیخ را می‌توان به دو بخش تقسیم کرد:

۲-۱. مطالبی که شیخ با اعتماد به نقل استاد خود آن‌ها را به بزرگان منسوب کرده است و این نسبت نیز با مراجعه به آثار پیشینیان ثابت شده است؛
۲-۲. مطالبی که شیخ ظاهراً با اعتماد به نقل سید مجاهد، به برخی بزرگان منسوب کرده است، اما با مراجعه به منابع اصیل، این نسبت ثابت نشده است.
البته، اکثر مطالب این دسته، از نوع اول هستند که با مراجعه به منابع اصیل، صحت انتساب آن‌ها ثابت می‌شود.

۴. تحلیل مسائل استفاده شده از سید مجاهد توسط شیخ

با بررسی و تحلیل مسائل منقول از سید مجاهد مشخص می‌شود شیخ تقریباً در تمام مباحث اصلی علم اصول، به دیدگاه‌ها و مطالب منقول استاد خود توجه ویژه داشته است. برای مثال، در مباحث مقدماتی علم اصول، مباحث الفاظ، حجج و امارات، اصول عملیه و نیز تعادل و ترجیح از سید مجاهد مطالبی را استفاده و نقل کرده است.

٤-١. مباحث مقدماتی علم اصول

در مباحث مقدماتی علم اصول ذیل دو بحث صحیح و اعم و مشتق، مطالب نقل شده از سید مجاهد مورد بررسی قرار گرفته است.

٤-١-١. صحیح و اعم

شیخ انصاری ذیل بحث از صحیح و اعم در سه مسأله (١) - ابتدای مسأله بر حقیقت شرعیه؛^(١) ٢ - اشکال سید مجاهد به دلیل تبادر برای اثبات قول به صحیح؛^(٢) ٣ - ثمره بحث صحیح و اعم^(٣) به نقد دیدگاه‌های استاد خود پرداخته است و آن‌ها را ناتمام دانسته است. این در حالی است که با مراجعه به کلمات سید مجاهد مشخص می‌شود در پاره ای موارد شیخ انصاری دیدگاه سید مجاهد را با کمی تسامح نقل کرده است یا به صورت گزینشی به برخی نکات مطرح شده از سوی او پرداخته است.

درباره ارتباط دو بحث صحیح و اعم با حقیقت شرعیه، شیخ انصاری به سید مجاهد چنین نسبت می‌دهد که او قائل به ابتدای بحث صحیح و اعم بر مسأله حقیقت شرعیه است^(٤). اما به نظر می‌رسد این نسبت با تسامح همراه است، زیرا سید مجاهد الفاظ به کار رفته در شریعت را دو دسته می‌داند: الفاظی که در شریعت به همان معنای لغوی خود به کار رفته اند و نیز الفاظی که از

(١) مطارح الأنظار، ١/ ٣١.

(٢) مطارح الأنظار، ١/ ٧٨-٧٩.

(٣) مطارح الأنظار، ٣/ ٥١٨.

(٤) مطارح الأنظار، ١/ ٣١.

معنای لغوی خود به معنای شرعی نقل پیدا کرده اند. او درباره دسته دوم، این سؤال را مطرح می‌کند که آیا این الفاظ توقیفی هستند یا خیر؟ اگر توقیفی باشند، برای تشخیص صحیح و اعم آن‌ها باید به شرع و شارع مراجعه کرد^(۱). چنان‌که ملاحظه می‌شود، او مسأله صحیح و اعم را در تمام الفاظ، بر بحث حقیقت شرعیه مبتنی نکرده است. در دسته دوم تنها به طرح سؤال پرداخته است و درباره این که کدام احتمال را می‌پذیرد اظهار نظری نکرده است.

سید مجاهد بر استدلال تبادر که قائلان به وضع الفاظ برای صحیح بیان کرده اند، اشکالاتی را مطرح کرده است^(۲). اما شیخ انصاری به صورت گزینشی تنها يك اشکال از اشکال‌های مطرح شده استاد خود را بیان می‌کند و علت این گزینش هم مشخص نیست^(۳).

درباره ثمره بحث صحیح و اعم نیز شیخ انصاری با سید مجاهد اختلاف نظری دارد، اما این اختلاف نظر را ذیل این بحث مطرح نکرده است. شیخ در بررسی مسأله اقل و اکثر ارتباطی که به عنوان یکی از موارد تطبیق صحیح و اعم است، به کلام استاد خود معترض شده است و ثمره ای که سید مجاهد بر مسأله منطبق کرده است را نقد می‌کند. سید مجاهد ثمره این مسأله را چنین بیان می‌کند: بنابر قول به صحیحی باید به اصالة الاحتیاط تمسك کرد تا برائت یقینی حاصل

(۱) مفاتیح الأصول، ۴۴.

(۲) مفاتیح الأصول، ۴۴-۴۵.

(۳) مطارح الأنظار، ۱/ ۷۸-۷۹.

برای مطالعه دیگر پاسخ‌های مطرح شده از سوی سید مجاهد، ر.ک: مفاتیح الأصول، ۴۴-۴۵.

شود. بنابراین، هر آنچه احتمال وجوب یا شرطیتش داده می شود، باید اتیان شود و هر آنچه احتمال مانعیت آن باشد، اجتناب شود. اما بنابر قول به اعم، اصل برائت وعدم جزئیت و شرطیت و مانعیت جاری می شود و مشکوک داخل ماهیت عمل نخواهد بود، چرا که اطلاق دلیل قابل تمسک است^(۱).

سید مجاهد از این ثمره در بحث شك در شرطیت و جزئیت نیز استفاده می کند و ادعای اتفاق و اجماع در مسأله را مورد خدشه قرار می دهد^(۲). اما شیخ انصاری با تفصیلی که در مسأله می دهد، نظر استاد خود را ناتمام می داند و قائل می شود حتی بنابر قول به اعم، براساس برخی مبانی و احتمالات، دلیل مجمل می شود و ممکن است مطابق با دیدگاه صحیحی فتوا صادر شود، هر چند مجتهد قائل به اعم باشد^(۳). این دیدگاه شیخ نشان می دهد که همیشه نمی توان براساس قول به اعم، به اطلاق تمسک کرد و برائت و اصل عدم جاری ساخت.

۴-۱-۲. مشتق

در بحث مشتق، یکی از مسائلی که مطرح می شود این است که آیا زمان جزو مدلول الفاظ مشتق است یا خیر؟ شیخ انصاری در این مسأله به صراحت بیان می کند که برخی^(۴) با وجود اجماع اهل لغت بر عدم دخالت

(۱) مفاتیح الأصول، ۴۹.

(۲) مفاتیح الأصول، ۵۲۹.

(۳) مطارح الأنظار، ۵۱۸/۳.

(۴) براساس آنچه میرزا حبیب الله رشتی (شاگرد شیخ انصاری) در بدائع الأفكار گفته است، مراد سید مجاهد است که چنین مطلبی را بیان کرده است. بدائع الأفكار، ۱۷۸.

زمان در مدلول اسما که شامل اسامی مشتق نیز می‌شود، زمان را در مدلول مشتق دخیل دانسته اند و به این ادعا اکتفا نکرده اند، بلکه اجماع اصولیان بر دخالت زمان در اسامی مشتق را نیز ادعا کرده اند^(۱). سپس شیخ به نقد دیدگاه استاد خود می‌پردازد و دخالت زمان در اسامی مشتق را انکار می‌کند^(۲).

اما این نسبت جای بسی تعجب دارد، زیرا با مراجعه به کلمات سید مجاهد، او به صراحت و در چند نوبت بیان می‌کند که زمان در اسامی مشتق نه وضعاً و نه عقلاً و التزاماً دخالت ندارد^(۳). او حتی به توضیح تك تك زمان های آینده و گذشته و حال می‌پردازد که لفظ مشتق بر هیچ يك دلالت ندارد^(۴). البته او دیدگاه برخی را بر دخالت زمان در اسامی مشتق مطرح کرده است و ادعای اجماع اصولیان را ذیل کلام آنان بیان کرده است و در مقام توجیه، به جمع بین اجماع مطرح شده از سوی اهل لغت و اجماع ادعا شده از سوی اصولیان پرداخته است^(۵). اما با توجه به تصریح ابتدایی او بر عدم دخالت زمان در مشتق، نمی‌توان این توجیهات را به معنای پذیرش دخالت زمان دانست. روش مرسوم شیخ نیز توجیه دیدگاه بزرگان تا حد امکان است، هر چند خود آن دیدگاه را نپذیرد.

(۱) مطارح الأنظار، ۴ / ۷۷۴.

(۲) مطارح الأنظار، ۴ / ۷۷۵.

(۳) مفاتیح الأصول، ۱۳.

(۴) مفاتیح الأصول، ۱۳-۱۴.

(۵) مفاتیح الأصول، ۱۴.

البته با توجه به این که شیخ انصاری نامی از استاد خود نبرده است، ممکن است مراد او نیز دیدگاه نقل شده توسط سید مجاهد باشد، ولی این توجیه با دو مشکل مواجه است: ۱- سبک بیان مطالب: شیخ انصاری دقت فراوانی دارد اگر دیدگاهی را خود مراجعه نکرده است بلکه براساس نقل دیگران بیان می کند، از تعبیری همچون «چنین حکایت شده است» استفاده کند که این نوع تعبیر در این عبارات مشاهده نمی شود؛ ۲- تصریح شاگرد شیخ، میرزا حبیب الله رشتی به این که قائل این دیدگاه، سید مجاهد است^(۱).

۴-۲. مباحث الفاظ

شیخ انصاری در مباحث الفاظ علم اصول نیز توجه ویژه ای به دیدگاه های استاد خود سید مجاهد داشته است. او در سه بحث (مفاهیم) و (عام و خاص) و (مطلق و مقید) برخی دیدگاه های سید مجاهد و مطالب منقول توسط او را مطرح و بررسی کرده است.

۴-۲-۱. مفاهیم

شیوه شیخ انصاری در نقل مطالبی که به آن مراجعه کرده است یا مواردی که خود مستقیماً مراجعه نکرده است، نزد همگان معروف و مشهور است. او در نقل مطالب دقت کافی داشته است و اگر دیدگاهی را خود ندیده باشد، از تعبیری همچون «چنین حکایت شده» استفاده می کند. اما جای بسی شگفت است که شیخ در مبحث مفاهیم، ظاهراً برخلاف این رویه عمل کرده است

(۱) بدائع الأفكار، ۱۷۸.

و تعابیر و نکاتی که قبل از او یا در کلمات استادش سید مجاهد مطرح شده است را به گونه ای نقل کرده است که به ذهن مخاطب چنین می‌رسد که مطالب مطرح شده برای نخستین بار توسط شیخ ارائه شده است. برخی تعابیر شیخ در ادامه مورد تحلیل و بررسی قرار می‌گیرد.

۴-۲-۱-۱. مفهوم وصف

در بیان اقوال مطرح شده ذیل مفهوم وصف، شیخ دیدگاهی از علامه حلی را به نقل از دیگران بیان می‌کند که قائل شده است به تفصیل بین وصفی که علت است با وصفی که علت نیست^(۱). ظاهراً در نقل کلام علامه حلی از کلمات استاد خود سید مجاهد بهره جسته است^(۲). شیخ انصاری در مقام پاسخ به این کلام اشکالی را مطرح می‌کند^(۳) که گویا این اشکال نیز برگرفته از کلام سید مجاهد است؛^(۴) گرچه شیخ به این مطلب اشاره نمی‌کند و از ظاهر

(۱) مطارح الأنظار، ۲/ ۸۱ و ۹۱.

البته علامه حلی این تفصیل را در بحث مفاهیم مطرح نکرده است، بلکه ذیل مباحث امر و نهی، مسأله‌ای تحت عنوان امر مقید به صفت را تبیین کرده است و ذیل آن به این مسأله تصریح می‌کند. نهاية الوصول الى علم الأصول، ۱/ ۴۸۰؛ تهذیب الوصول الى علم الأصول، ۱۰۳.

(۲) مفاتیح الأصول، ۲۲۰.

(۳) مطارح الأنظار، ۲/ ۹۱.

«نعم، یرد علیه منع الظهور فی الانحصار فی الوصف الظاهر فی العلیة، فتدبر».

(۴) مفاتیح الأصول، ۲۲۰.

«لکن لا نسلم انتفاء کون ذلک الوصف علّة لذلک الحکم فی الجملة علی تقدیر استناده إلى علة مغایرة فإن کون الرّنا علة لإباحة الدّم لا یرفع کون الرّدة علة لها وكذا فی العلل العقلیة فإن کون الشمس علّة للتسخین لا یرفع کون النار علّة له».

کلامش این بر می آید که اشکال او به علامه است. ولی این برخلاف روش همیشگی شیخ در نقل مطالب است، زیرا او دقت کافی در این دارد که اگر کلامی از دیگران است به خود منسوب نکند.

در بررسی ادله قائلان به مفهوم وصف نیز شیخ انصاری اشکال و جوابی را مطرح می کند که ظاهراً برگرفته از کلمات سید مجاهد است. یکی از ادله قائلین به مفهوم وصف، تمسک به برداشت اباعبیده از کلام رسول اکرم صلی الله علیه و آله است که فرمودند «مطل الغنی ظلم» و «لی الواجد یحل عقوبته». او از این دو روایت، مفهوم وصف را برداشت کرده است^(۱). شیخ انصاری چنین اشکال می کند که کلام اباعبیده معارض است با کلام اخفش که او نیز از لغویان است، زیرا اخفش اصل در صفت را توضیح می داند. سپس از این اشکال پاسخ می دهد که کلام اخفش ثابت نیست^(۲). ظاهراً این اشکال و جواب نیز از سید مجاهد گرفته شده است، چراکه او در غالب «لایقال ولأنا نقول» همین اشکال و جواب را بیان می کند و تعبیر «لأنا نقول» ظهور در این دارد که پاسخ از سید مجاهد است^(۳).

۴-۲-۱-۲. مفهوم غایت

دخول غایت در معنی، از جمله مسائلی است که اصولیان ذیل بحث از مفهوم غایت به آن می پردازند. شیخ انصاری نیز در مقام بیان اقوال در این باره

(۱) مفاتیح الأصول، ۲۱۸؛ مطارح الأنظار، ۲/ ۸۸.

(۲) مطارح الأنظار، ۲/ ۸۸.

(۳) مفاتیح الأصول، ۲۱۹.

دیدگاهی را مطرح می‌کند که برخی به صورت مطلق، قائل به دخول غایت در مغیا شده اند^(۱). اما این نقل قول ظاهراً برگرفته از کلام سید مجاهد است. چراکه سید مجاهد می‌گوید قول شاذی در مسأله مطرح است که غایت را به صورت مطلق داخل در مغیا می‌داند، اما قائل آن مشخص نیست^(۲). ظاهر کلام شیخ به گونه ای است که با توجه به رویه او، باید گفت به این دیدگاه مراجعه کرده است، اما با توجه به عدم شناسایی قائلی برای دیدگاه مذکور، این احتمال تقویت می‌شود که این مطلب برگرفته از کلمات سید مجاهد باشد.

۴-۲-۱-۳. مفهوم عدد

در مقام اثبات مفهوم عدد، برخی به روایتی از پیامبر صلی الله علیه و آله ذیل آیه شریفه ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(۳) استناد کرده اند که پس از نزول این آیه فرمودند: «لأزیدنَّ علی السبعین»^(۴).^(۵) در مقام پاسخ از استدلال فوق، شیخ انصاری پاسخی را از سید مجاهد نقل می‌کند^(۶)، اما پاسخ استادش را نمی‌پذیرد و به آن اشکال می‌کند^(۷).

(۱) مطارج الأنظار، ۲/ ۹۶.

(۲) مفاتیح الأصول، ۱۰۰.

(۳) توبه، ۸۰.

(۴) تفسیر الصافی، ۲/ ۳۶۲، تفسیر نور الثقلین، ۲/ ۲۴۸؛ تفسیر کنز الدقائق و بحر الغرائب، ۵/ ۵۰۸.

(۵) مطارج الأنظار، ۲/ ۱۲۴؛ مفاتیح الأصول، ۲۱۶.

(۶) مطارج الأنظار، ۲/ ۱۲۵؛ مفاتیح الأصول، ۲۱۷.

(۷) مطارج الأنظار، ۲/ ۱۲۵.

٤-٢-٢. عام و خاص

٤-٢-٢-١. لزوم فحص از مخصص

در مباحث عام و خاص نیز شیخ انصاری بر کلمات نقل شده از سوی استاد خود اعتماد می‌کند و در مسأله عمل به عام قبل از فحص از مخصص، برخی دیدگاه‌های مطرح شده همچون دیدگاه تفصیل جدّ سید مجاهد را به نقل از استادش مطرح می‌کند. شیخ انصاری می‌گوید: از جمله دیدگاه‌های نقل شده در این باره تفصیل به ضیق وقت و سعه وقت است که اگر وقت ضیق باشد، عمل به عام، قبل از فحص از مخصص جایز است اما اگر وقت باقی باشد، جایز نیست^(۱).

اما این که کدام کلام سید مجاهد ممکن است چنین دیدگاهی را منعکس کرده باشد، دو احتمال وجود دارد: ۱- سید مجاهد در تنبیه یازدهم، مسأله فحص از مخصص، سؤالی را مطرح می‌کند که آیا اگر وقت ضیق باشد و نیازمند عمل به عام باشیم، می‌توان بدون فحص، به عام عمل کرد یا خیر؟ در پاسخ به این سؤال می‌گوید که مسأله محل اشکال است هر چند احتمال دوم یعنی عدم جواز، در نهایت قوت است.^(۲) چنان که مشاهده می‌شود، او تنها سؤال را مطرح می‌کند که در آن دو احتمال وجود دارد، ولی دیدگاه تفصیلی

(۱) مطارح الأنظار، ۲/ ۱۵۸.

احتمالاً شیخ انصاری دیدگاه مذکور را با استفاده از کلمات استاد خود سید مجاهد نقل می‌کند، چرا که تعبیر شیخ این است که «نقل التفصیل».

(۲) مفاتیح الأصول، ۱۹۳.

را به کسی نسبت نداده است یا از کسی نقل نکرده است. بنابراین، اگر برداشت شیخ از این سخن دیدگاه تفصیل بوده است که با اشکال مواجه است. ۲- در تنبیه سیزدهم نیز سید مجاهد کلامی را از جدش نقل می‌کند که ممکن است این سخن موجب برداشت شیخ انصاری درباره وجود دیدگاه تفصیلی در مسأله شده باشد. او دیدگاه جد خود را چنین نقل می‌کند: اگر حکم مستفاد از دلیل عام موسع باشد، طلب و فحص مخصص باید در ابتدای وقت انجام شود، اما اگر حکم مستفاد ضیق است، طلب و فحص باید از باب مقدمه، قبل از وقت انجام شود^(۱). این دیدگاه هر چند تفصیل بین موسع و مضیق است، اما تعبیرش آن گونه که شیخ انصاری مطرح کرده است، نیست، بلکه این تفصیل به لحاظ زمان فحص بیان شده است، نه به لحاظ اصل حکم وجوب فحص. شیخ انصاری تفصیل را به لحاظ اصل وجوب فحص وعدم وجوب آن مطرح کرده است.

۴-۲-۲. تعارض عام و مفهوم

از دیگر مسائلی که شیخ ذیل مباحث عام و خاص در آن به کلمات سید مجاهد توجه کرده است، مسأله تخصیص عام منطوقی با خاص مفهومی است. شیخ انصاری با استفاده از کلمات سید مجاهد در کتاب فقهی او المناهل، دیدگاه عدم جواز تخصیص عام منطوقی به مفهوم موافق را به او نسبت می‌دهد و به آن پاسخ می‌دهد^(۲). البته این که مراد سید مجاهد از اولویت وانکار

(۱) مفاتیح الأصول، ۱۹۳.

(۲) مطارح الأنظار، ۲/۲۱۵.

آن، همان مفهوم موافق باشد یا خیر، محل تأمل است، چراکه او تصریحی در این باره ندارد. به فرض اینکه مراد از اولویت همان مفهوم موافق باشد، او رابطه عام منطوقی با مفهوم موافق را عموم من وجه تصویر می‌کند، چنان‌که به آن تصریح کرده است^(۱) و شیخ انصاری نیز به آن معترف است^(۲). با وجود این، چگونه تبیین تقدم خاص مفهومی به مفهوم موافق بر عام منطوقی، پاسخ سید مجاهد خواهد بود؟! پس این‌که شیخ آن را پاسخ سید مجاهد در نظر گرفته است، محل تأمل است.

۴-۲-۳. مطلق و مقید

از جمله مسائلی که در بحث مطلق و مقید مطرح می‌شود، حمل مطلق بر مقید است. شیخ انصاری صوری را در این مسأله بیان می‌کند^(۳). او در صورتی که «محکوم به» در مطلق و مقید یکی باشد اما علت متعدد باشد، دو دیدگاه را بیان می‌کند: اجماع امامیه بر عدم حمل و نیز دیدگاه برخی از اهل تسنن بر حمل مطلق بر مقید. او این دو دیدگاه را به نقل از دیگران بیان کرده است و خود به منابع اصلی مراجعه نداشته است، چراکه از تعبیر «حکمی» بهره برده است^(۴). ظاهراً منبع شیخ انصاری برای نقل این دو دیدگاه، کلام سید مجاهد است که اجماع اصحاب امامیه و بسیاری از اهل تسنن بر عدم حمل و نیز دیدگاه شافعی و برخی

(۱) کتاب المناهل، ۲۷۰.

(۲) مطارح الأنظار، ۲/ ۲۱۵.

(۳) مطارح الأنظار، ۲/ ۲۷۱-۲۷۴.

(۴) مطارح الأنظار، ۲/ ۲۷۱.

اصحابش بر حمل را در این باره بیان کرده است^(۱). اما بین آنچه سید مجاهد نقل کرده است با آنچه شیخ بیان می‌کند تفاوت‌هایی وجود دارد: ۱- سید مجاهد صورت مسئله را کمی متفاوت‌تر از شیخ انصاری بیان کرده است. بنابراین، دیدگاه‌های مطرح شده از سوی او، مربوط به صورتی است که او تصویر می‌کند. شیخ انصاری صورت مسئله را فرض اتحاد محکوم به با اختلاف در علت بیان می‌کند. اما سید مجاهد اگرچه همین صورت مسئله را بیان کرده است، اما دو قید سلبی را نیز در محل نزاع مطرح کرده است^(۲). این در حالی است که شیخ انصاری این دو قید را در محل نزاع بیان نکرده است. ۲- تعبیر شیخ این است که اجماع امامیه به صورت اجماع منقول از سوی سید مجاهد بیان شده است، چرا که شیخ می‌گوید: «كما عليه أصحابنا الإمامية أجمع على ما حكى». در حالی که سید مجاهد ابتدا در مقام بیان اقوال، اجماع محصل را آن‌هم با تفصیل افراد بیان می‌کند. او حتی دیدگاه علمای اهل تسنن که موافق با شیعه هستند را نیز بیان می‌کند. سپس در مقام داوری و اثبات قول امامیه، به بیان ادله می‌پردازد که در این قسمت، دوباره تصریح به اجماع محصل می‌کند و سپس اجماع منقول را از ظاهر برخی عبارات اصحاب نیز ادعا می‌کند. البته او اجماع منقول را از معالم وزبده وغایة المأمول نیز نقل می‌کند^(۳). ۳- تعبیر شیخ انصاری «أصحابنا

(۱) مفاتیح الأصول، ۲۰۴.

(۲) «لم يقم دليل على اشتراك الحكمين في العلة ولم يتحقق الإجماع على إتحادهما بإعتبار الإطلاق

والتقييد». مفاتیح الأصول، ۲۰۴.

(۳) مفاتیح الأصول، ۲۰۴.

الإمامية أجمع» است که ظاهراً این تعبیری است که به نقل از سید مجاهد در غایة المأمول آمده است. اما با توجه به نقل سید مجاهد مشخص می‌شود، این اجماع ادعایی استثنایی نیز دارد، ولی شیخ انصاری آن را بیان نکرده است. او چنین نقل می‌کند: «و فی غایة المأمول أصحابنا أجمع منعوا من حمل المطلق علی المقید هنا إلا بدلیل منفصل يدل علی أن المراد بالمطلق ذلك المقید»^(۱).

۴-۳. حجج و امارات

پس از مباحث الفاظ، شیخ انصاری در مباحث حجج و امارات نیز بهره‌هایی از دیدگاه سید مجاهد برده است و در هر چهار مبحث اصلی این بخش یعنی قطع، اصل اولی در ظنون و ظنون خاص و نیز ظن مطلق، به سخنان استاد خود استناد کرده است.

۴-۳-۱. قطع

از جمله مسائل مطرح شده ذیل مباحث قطع مسأله تجری است. برای اثبات حرمت تجری ادله ای اقامه شده است. شیخ انصاری در بررسی ادله حرمت تجری، اولین دلیل را اجماع بیان می‌کند^(۲). البته این اجماع منقول است که ظاهراً از طرف صاحب مفتاح الکرامه^(۳) نقل شده است. شیخ انصاری در نقد اجماع ادعایی، به کلام منقول از علامه حلی در نهاية الوصول و شیخ بهایی در زبدة

(۱) مفاتیح الأصول، ۲۰۴.

(۲) فرائد الأصول، ۱/۳۷.

(۳) ر.ک: مفتاح الکرامه فی شرح القواعد العلامه، ۵/۲۱۰.

الاصول استناد کرده است^(۱). این نقل قول مخالف نیز ظاهراً برگرفته از کلام سید مجاهد است^(۲)، چراکه سید مجاهد کلام علامه در نه‌ایه‌الاصول و شیخ بهایی در زبدة را مطرح کرده است و در نهایت نظر خود بر عدم حرمت را بیان می‌کند، چنان‌که شیخ انصاری نیز دیدگاه سید مجاهد را در ادامه مطرح کرده است.

البته نقل کلام علامه توسط سید مجاهد با آنچه شیخ به صورت منقول از علامه حلی بیان کرده است، متفاوت است، چراکه شیخ انصاری قول به توقف در حکم به عصیان متجری را به علامه و شیخ بهایی نسبت داده است، در حالی‌که آنچه سید مجاهد از آنان نقل کرده است، قول به توقف از شیخ بهایی است. اما علامه حلی در نه‌ایه‌الاصول دو دیدگاه را مطرح کرده است که در بخشی قائل به حرمت شده است و در بخشی قائل به عدم حرمت^(۳)، نه توقف.

۴-۳-۲. ظن

شیخ انصاری در سه مبحث از مباحث مربوط به ظن از دیدگاه‌ها و کلمات سید مجاهد بهره برده است. او در مسأله اصل اولی در حجیت ظنون، دیدگاهی را از محقق کاظمی به نقل از برخی که ظاهراً سید مجاهد است، این‌گونه نقل می‌کند که او قائل به اصل اباحه عمل به ظنون به عنوان اصل

(۱) فرائد الأصول، ۱/ ۳۸.

(۲) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۳۰۸.

(۳) ر.ک: نه‌ایه‌الوصول الی علم الأصول، ۱/ ۱۱۱.

اولی در حجیت ظنون شده است.^(۱) اما در صحت چنین نسبتی به محقق کاظمی تردید است. البته شیخ در فرض صحت انتساب، به بررسی دیدگاه مذکور می پردازد.

کلام شیخ و تردید مطرح شده را می توان از دو زاویه بررسی کرد: ۱- بررسی اصل تردید او به دیدگاه منتسب به محقق کاظمی؛ ۲- بررسی آنچه او از کلمات دیگران همچون سید مجاهد نقل کرده است و به محقق کاظمی نسبت داده است.

درباره دیدگاه منقول از محقق کاظمی باید گفت اصل دیدگاه مطرح شده یعنی اصل اباحه عمل به ظن، آن هم به نقل از افرادی همچون سید مجاهد، از دقت کافی برخوردار نیست. زیرا آنچه سید مجاهد در مفاتیح الاصول نقل کرده است و به محقق کاظمی نسبت داده است اصل اولی حجیت ولزوم عمل است نه اباحه، هرچند این اصل را به اصل اباحه در اشیا واصل طهارت و دیگر اصول متناظر تشبیه کرده است^(۲). او اصل وجوب عمل به ظنون را تنها به محقق کاظمی نسبت نداده است بلکه به بیش از هفت نفر از بزرگان شیعه نسبت می دهد که عبارت اند از: جدش، پدرش یعنی صاحب ریاض، فاضل قمی، سید کاظمی، علامه در مختلف و دیگر کتبش، شهید در ذکری، صاحب معالم و دیگران^(۳).

اما نسبت به نکته اول یعنی تردید شیخ انصاری در انتساب چنین دیدگاهی

(۱) ر.ک: فرائد الأصول، ۱/ ۱۲۸.

(۲) مفاتیح الأصول، ۴۵۲.

(۳) مفاتیح الأصول، ۴۵۲.

به محقق کاظمی، باید گفت با بررسی کلمات محقق کاظمی، مشخص می‌شود تردید شیخ بجا بوده است و او بنابر آنچه در شرح وافیه فاضل تونی بیان کرده است به صراحت، کبرای مطرح شده از سوی برخی یعنی وجوب عمل به ظن را انکار می‌کند. عبارت او چنین است: «نحن نقول حصول الظن بالبقاء مع عدم ظهور المزیل وجدانی لایحتاج الی دلیل. لکننا نمنع الکبری أعنی وجوب العمل بالظن»^(۱) و نقل سید مجاهد از او ظاهراً ناتمام است.

۴-۳-۳. حجیت ظواهر

در مسأله حجیت ظواهر، شیخ انصاری در کبرای حجیت ظواهر و در صغرای تشخیص ظواهر بر اساس حجیت قول لغوی به دیدگاه‌ها و نقل قول‌های سید مجاهد توجه داشته است. او درباره این‌که آیا ظواهر حجیت هستند یا خیر، چند دیدگاه را بیان کرده است. از جمله دیدگاه سید مجاهد این است که قائل به تفصیل در مسأله شده است. سپس به نقد و بررسی دیدگاه استاد خود می‌پردازد^(۲).

درباره دیدگاه بیان شده توسط شیخ انصاری دو نکته قابل تأمل است: ۱- ظاهراً، دیدگاه سید مجاهد توسط شیخ به خوبی منعکس نشده است و تنها شیخ انصاری بخشی از کلام او را به عنوان تفصیل در مسأله بیان کرده است و در مقام نقد و بررسی هم به برخی کلمات مطرح در کلام او اشکال وارد کرد

(۱) الوافی، ۱۶۱.

(۲) ر.ک: فرائد الأصول، ۱/ ۱۷۱-۱۷۲.

است. سید مجاهد ظواهر الفاظ را مطلقاً حجت می‌داند. اما درباره این که ملاك حجیت چیست، قائل است ظواهر کلام در صورتی معتبرند که از کلام، ظن به واقع و مراد متکلم حاصل شود. اما اگر چنین ظنی حاصل نشود، در صورتی می‌توان به ظاهر اخذ کرد که دلیلی از سوی شارع بر پذیرش تبعدی وجود داشته باشد، زیرا دلیل بر اعتبار ظواهر، سیره عقلایی است و طریق اهل لسان، عمل به ظواهر در صورت حصول ظن به واقع و مراد است. اما اگر چنین ظنی حاصل نشود، سیره عقلا و طریقه اهل لسان بر پذیرش تبعدی نیست، مگر از ناحیه شارع چنین تبعدی ثابت شود. سپس ادامه می‌دهد که قدر متیقن از موارد تعبد شرعی نیز جایی است که آنچه موجب شك در ظاهر شده است از نظر شرعی معتبر نباشد، زیرا اگر آنچه موجب شك شده است اعتبار شرعی داشته باشد، نمی‌توان به ظاهر اخذ کرد^(۱)، چرا که نه این ظاهر موجب ظن به مراد و واقع شده است و نه دلیل شرعی بر تعبدش ثابت است. ۲- نکته دوم در تحلیل کلام شیخ این است که دو اشکالی که شیخ انصاری به سید مجاهد مطرح کرده است نیز اشکال به اصل کلام او نیست، بلکه يك اشکال به مثالی است که سید مجاهد وارد کرده است و اشکال دیگر به تشبیه این مسئله به بحث مجاز مشهور است^(۲). بنابراین با این اشکالات نمی‌توان مانند شیخ ادعای ضعف دیدگاه سید مجاهد را مطرح کرد، بلکه

(۱) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۳۱-۳۶. نقطه مرکزی کلام سید مجاهد که شیخ انصاری نیز ظاهراً مطالب را از آن بخش استفاده کرده است در صفحه ۳۵-۳۶ مفاتیح بیان شده است.

(۲) ر.ک: فرائد الأصول، ۱/ ۱۷۲.

برای نقد این دیدگاه به اشکالاتی قوی‌تر، آن‌هم اشکال به اصل دیدگاه نیاز است.

۴-۳-۴. حجیت قول لغوی

در بحث حجیت قول لغوی، شیخ انصاری در مقام بیان ادله بر حجیت قول لغوی، دلیل اجماع را بیان می‌کند و می‌گوید اجماع از سید مرتضی نقل شده است^(۱). اما ظاهراً در کلام سید مرتضی چنین اجماعی وجود ندارد. سید مرتضی در بحث حقیقت و مجاز قوی‌ترین راه تشخیص معنای حقیقی را قول لغوی می‌داند، اما حتی درباره حجیت آن سخنی به میان نیاورده است چه برسد به نقل اجماع بر حجیت آن^(۲). به نظر می‌رسد با توجه به این‌که شیخ خود مستقیماً به کلام سید مراجعه نکرده است و می‌گوید «چنین حکایت شده است»، ممکن است اشتباهی در این باره صورت گرفته باشد و نقل سید مجاهد از استاد خود را به اشتباه نقل او از سید مرتضی قلمداد کرده باشد، چراکه سید مجاهد در نقل اجماع بر حجیت قول لغوی می‌گوید: «الثانی الإجماع وإطباق العلماء فی جمیع الأعصار علی حجة خبر اللغوی واعتباره من غیر توقّف ولا إنکار كما أشار إليه السيد الأستاذ رحمه الله»^(۳). ممکن است خطای دید یا اشتباه در نسخه‌ای که در اختیار شیخ بوده است، موجب شده باشد تنها واژه «السید» را دیده باشد و این قول را به سید مرتضی نسبت داده باشد.

(۱) فرائد الأصول، ۱/ ۱۷۴.

(۲) الذريعة الى اصول الشريعة، ۱/ ۱۳.

(۳) مفاتيح الأصول، ۶۱.

دلیل دومی که شیخ بر حجیت قول لغوی به صورت منقول از فاضل سبزواری نقل می‌کند، تمسک به سیره عقلا در مراجعه به متخصصان و اهل فن است که مورد اتفاق تمام عقلا در تمام زمان‌ها و مکان‌ها است^(۱). ظاهراً نقل قول از فاضل سبزواری، برگرفته از کلمات سید مجاهد است که در تقریب دلیل اجماع به کلام استاد خود و فاضل سبزواری تصریح کرده است و عبارات او را بیان می‌کند^(۲).

البته در آنچه شیخ انصاری از محقق سبزواری نقل می‌کند به لحاظ الفاظ، با آنچه سید مجاهد نقل کرده است کمی تفاوت وجود دارد، هرچند این تفاوت به معنا خللی وارد نمی‌کند. ممکن است با توجه به تعبیر «ما هذا لفظه» که شیخ در نقل کلمات محقق سبزواری به کار برده است به ذهن برسد که ایشان اصل منبع را نیز در اختیار داشته است و عبارات را از آن نقل کرده است، زیرا شیخ انصاری معمولاً در انتخاب تعابیر خود دقت داشته است و اگر مطلبی را خود ندیده باشد، می‌گوید «چنین حکایت شده است»، اما در مواردی که ظاهراً خود عبارات را دیده است از تعبیری همچون «ما هذا لفظه» استفاده می‌کند.

با مراجعه به اصل کتاب تحریم الغناء سبزواری مشخص می‌شود^(۳)، سید مجاهد عین عبارت‌های فاضل سبزواری را بیان کرده است و آنچه شیخ انصاری نقل کرده است بر منبع اصلی یا آنچه در مفاتیح الاصول نقل شده

(۱) فرائد الأصول، ۱/ ۱۷۴.

(۲) مفاتیح الأصول، ۶۲.

(۳) تحریم الغناء، ۴۲.

است منطبق نیست. بنابراین، توجیه به عبارت «ما هذا لفظه»، حتی اگر گفته شود منظور شیخ عین الفاظ سید مجاهد بوده است نیز قابل پذیرش نیست.

۴-۳-۵. حجیت اجماع

پذیرش اجماع بر اساس قاعده لطف، یکی از دیدگاه‌ها و مبانی مطرح در حجیت اجماع منقول است. این دیدگاه منتسب^(۱) به شیخ طوسی است^(۲)، اما در میان متقدمان طرفداران دیگری نیز داشته است. چنانچه شیخ انصاری می‌گوید: «و حکى القول به عن غيره من المتقدمين»^(۳). ظاهراً مراد از غیر شیخ طوسی از متقدمان که حجیت اجماع را از جهت قاعده لطف دانسته‌اند، ابوالصلاح حلبی است^(۴)، چنان‌که سید مجاهد از او نقل کرده است^(۵) و به احتمال فراوان شیخ انصاری نیز این دیدگاه را بر اساس آنچه سید مجاهد نقل کرده است، بیان می‌کند.

(۱) ر.ک: فرائد الأصول، ۱/ ۱۹۲.

(۲) العدة فی اصول الفقه، ۲/ ۶۳۱.

البته استناد به قاعده لطف برای حجیت اجماع قبل از شیخ طوسی نیز مطرح بوده است، هر چند توسط برخی همچون سید مرتضی مورد پذیرش قرار نگرفته است. چنان‌که شیخ طوسی خود به اشکال سید مرتضی به آن تصریح می‌کند. ر.ک: العدة فی اصول الفقه، ۲/ ۶۳۱.

اما در مقابل، گروهی همچون ابوالصلاح حلبی نیز آن را پذیرفته‌اند. چنان‌که سید مجاهد از حلبی نقل کرده است. ر.ک: مفاتیح الأصول، ۴۹۶.

(۳) فرائد الأصول، ۱/ ۱۹۲-۱۹۳.

(۴) فرائد الأصول، ۱/ ۱۷۴.

(۵) مفاتیح الأصول، ۴۹۶.

٤-٣-٦. نقل تواتر به خبر واحد

به مناسبت بحث از اجماع منقول به خبر واحد، برخی از بزرگان حکم تواتر منقول به خبر واحد را مورد بررسی قرار داده اند. شیخ انصاری نیز به این مسأله پرداخته است^(۱). او در تطبیقات این مسأله، بحث جواز قرائت با سه قرائت دیگر غیر از قُرَاء سبعة را مطرح می کند که برخی همچون شهید ثانی^(۲) و محقق کرکی^(۳) به این جهت که نقل تواتر به خبر واحد را همچون اجماع منقول به خبر واحد حجت می دانند، قائل به جواز آن شده اند. سپس شیخ در بیان دلیل آنان، ادعای تواتر قرائات سه گانه از علامه و شهید اول را مطرح کند^(۴).

اما با مراجعه به کلمات شهید ثانی و محقق کرکی مشخص می شود آنان تنها به نقل از شهید اول چنین مطلبی را بیان کرده اند. بنابراین، استناد این حرف به علامه از سوی این دو نفر ناتمام است. ممکن است شیخ انصاری در بیان مطلب مذکور، به کلام استاد خود سید مجاهد اعتماد کرده باشد، چرا که سید مجاهد ادعای تواتر منقول در کلام شهید ثانی و محقق کرکی را به علامه و شهید اول منتسب می کند و حتی تصریح می کند که علامه در نهایت الاحکام، قائل به جواز قرائت بر اساس قرائت های ده گانه است^(۵). در حالی که به نظر می رسد انتساب این قول به

(۱) مطارح الأنظار، ۳/ ۱۱۱؛ فرائد الأصول، ۱/ ۲۲۷.

(۲) ر.ک: روض الجنان فی شرح ارشاد الاذهان، ۲/ ۷۰۰؛ المقاصد العلیة فی شرح الرسالة الألفیه، ۲۴۵.

(۳) ر.ک: جامع المقاصد فی شرح القواعد، ۲/ ۲۴۶.

(۴) مطارح الأنظار، ۳/ ۱۱۱-۱۱۲؛ فرائد الأصول، ۱/ ۲۲۹.

(۵) مفاتیح الأصول، ۳۲۶.



علامه حلی در هر دو صورت مطرح شده، اشتباهی بوده است که از سوی سید مجاهد صورت گرفته است، زیرا با مراجعه به کلمات علامه حلی مشخص می‌شود او قائل به عدم جواز قرائت به قرائات سه‌گانه است^(۱). شهید اول نیز که خود ادعای تواتر آن‌ها را دارد به علامه حلی نسبت می‌دهد که او قائل به عدم جواز قرائت به قرائات سه‌گانه شده است^(۲).

۴-۳-۷. حجیت خبر واحد

برای اثبات حجیت خبر واحد به ادله اربعه، از جمله به آیات تمسک شده است. شیخ انصاری ذیل استدلال به دو آیه نبأ و سؤال، به برخی نکات مطرح شده از سوی سید مجاهد توجه داشته است و آن‌ها را مطرح کرده است.

۴-۳-۷-۱. آیه نبأ

در استدلال به آیه نبأ، شیخ انصاری کلام صاحب معالم و حکایت شده از جماعتی را در استدلال به مفهوم شرط آیه مطرح می‌کند^(۳). ظاهراً، این نقل قول را شیخ از سید مجاهد بیان می‌کند. چراکه سید مجاهد در استدلال به مفهوم شرط آیه به افرادی همچون علامه حلی در نهایه و^(۴) صاحب معالم در معالم^(۵) و فخر رازی در المحصول اشاره می‌کند^(۶) و به نقل از

(۱) تذکره الفقهاء، ۳/ ۱۴۱؛ نهایه الاحکام فی معرفة الاحکام، ۱/ ۴۶۵.

(۲) ذکر الشیعة فی احکام الشریعة، ۳/ ۳۰۵.

(۳) فرائد الأصول، ۱/ ۲۵۷.

(۴) نهایه الوصول الی علم الأصول، ۳/ ۳۹۲.

(۵) معالم الأصول (با حواشی سلطان العلماء)، ۲۶۶.

(۶) المحصول، ۴/ ۳۶۶.

فخر در المحصول این استدلال را به برخی دیگر نیز نسبت می دهد^(۱).

۴-۳-۷-۲. آیه سؤال

درباره استدلال به آیه سؤال نیز شیخ انصاری اشکالی را مطرح می کند که براساس روایات، مراد از اهل ذکر، ائمه عليهم السلام هستند. بنابراین، آیه ارتباطی به حجیت خبر واحد ندارد. در بررسی روایات مذکور، شیخ انصاری دیدگاه سید مجاهد را مطرح می کند که روایات قابل تمسک نیستند، چراکه برخی از روایات به خاطر وجود راوی مشترك و برخی به دلیل وجود راوی ضعیف، دچار ضعف هستند^(۲). سپس به استاد خود اشکال می کند و می گوید: دو روایت محمد بن مسلم و وشاء صحیح هستند. روایت ابی بکر حضرمی هم حسنه یا موثقه است. هرچند سه روایت دیگر ضعیف هستند اما ضعف این سه روایت، مانع تمسک به سه روایت دیگر نمی شود^(۳).

برای بررسی وقضاوت بین این دو دیدگاه باید کلمات سید مجاهد و اشکالات او به روایات بررسی شود. با مراجعه به کلمات سید مجاهد مشخص می شود چهار روای را ضعیف می داند که عبارت اند از: معلى بن محمد، عبدالله بن عجلان، عبدالرحمن بن کثیر و ابی بکر حضرمی. همچنین دو راوی، محمد بن حسین و احمد بن محمد را مشترك بین ثقه و ضعیف می داند که این

(۱) مفاتیح الأصول، ۳۵۴.

(۲) فرائد الأصول، ۲۸۹/۱.

(۳) فرائد الأصول، ۲۹۰/۱.

اشترک موجب ضعف روایات آن‌ها می‌شود^(۱). به این ترتیب، او این روایت‌ها را به علت‌هایی دچار ضعف می‌داند: روایت امام باقر علیه السلام به نقل از عبدالله بن عجلان را به علت وجود معلی بن محمد و عبدالله بن عجلان؛ روایت امام صادق علیه السلام به نقل از عبدالرحمن بن الکثیر را به علت وجود معلی بن محمد و عبدالرحمن بن کثیر؛ روایت امام رضا علیه السلام به نقل از وشاء را به علت معلی بن محمد؛ روایت امام محمد باقر علیه السلام به نقل از ابی بکر حضرمی را به علت محمد بن حسین که مشترک است و نیز ابی بکر حضرمی که غیر معتبر است؛ روایت امام باقر علیه السلام به نقل از محمد بن مسلم را به علت وجود محمد بن حسین که مشترک است و در نهایت روایت دیگری از امام رضا علیه السلام به نقل از وشاء را به خاطر احمد بن محمد که مشترک است^(۲).

به هر حال در مسائل رجالی این اختلاف نظرها امری غریب نیست، زیرا اختلاف در مبانی رجالی یا شناسایی يك راوی مشترك توسط شخصی وعدم شناسایی او توسط دیگری و مسائلی دیگر می‌تواند موجب اختلاف، در نتیجه بررسی صحت و ضعف روایات شود، چنان‌که این اتفاق بین استاد و شاگرد در این بخش افتاده است.

۴-۳-۸. حجیت مطلق ظن

در بحث حجیت مطلق ظن، شیخ انصاری در موارد متعددی از کلمات

(۱) مفاتیح الأصول، ۵۹۷.

(۲) مفاتیح الأصول، ۵۹۷.

استاد بهره برده است و به نقل آن‌ها پرداخته است. از جمله مسائلی که شیخ دیدگاه سید مجاهد را در آن مطرح می‌کند، مقدمات انسداد است. او پس از این که مهم ترین مقدمه از مقدمات انسداد را مقدمه اول یعنی انسداد باب علم و علمی می‌داند، می‌گوید از نظر برخی، برای حجیت مطلق ظن تنها اثبات همین مقدمه کافی است^(۱). این تعبیر نشان می‌دهد که اختلافی بین شیخ و سید مجاهد وجود دارد، چرا که شیخ هر چند عمده مقدمه را این مقدمه می‌داند، اما تعبیر به عمده مقدمه بودن، نشان از نیاز به سایر مقدمات است، در حالی که سید مجاهد به نقل شیخ انصاری، به کفایت همین مقدمه برای اثبات حجیت مطلق ظن تصریح دارد.

البته با مراجعه به کلمات سید مجاهد به نظر می‌رسد چنین تصریحی وجود ندارد، بلکه پس از این که اصل اولی را عدم حجیت ظن در شریعت (در اصول و فروع) می‌داند، می‌گوید البته منافاتی ندارد که با فرض انسداد باب علم به احکام شرعی، ظنونی را که دلیل قطعی بر عدم اعتبارشان نداریم معتبر بدانیم^(۲). سید مجاهد در ادامه می‌گوید که بر این اصل ثانوی ادعای اجماع نیز شده است^(۳).

سخنان سید مجاهد با آنچه شیخ انصاری از او نقل می‌کند در دو نکته اختلاف دارد: ۱- او تصریحی به کفایت مقدمه مذکور نکرده است، بلکه در

(۱) فرائد الأصول، ۱/ ۳۸۶.

(۲) مفاتیح الأصول، ۴۵۸.

(۳) مفاتیح الأصول، ۴۵۹.



مقام بیان این است که ممکن است اصل اولی، عدم حجیت ظن باشد اما در فرض خاصی مثل انسداد باب علم، ممکن است اصل ثانوی حجیت ثابت شود و بین این دو منافاتی وجود ندارد. ۲- شیخ دلیل مسأله را به گونه ای مطرح می‌کند که ظاهر عبارت به این اشاره دارد که دلیل برای کفایت مقدمه مذکور اجماع است^(۱)، در حالی که سید مجاهد تنها برای اعتبار ظن در فرض مذکور، ادعای اجماع را از طرف برخی بیان کرده است، نه این که اجماع بر کفایت مقدمه مذکور باشد. او در ادامه دو دلیل بر اعتبار اصل ثانوی حجیت ظنون بیان می‌کند. سید مجاهد هم در انتهای بیان ادله چنین می‌گوید: «فکل من قال بحقیقة تلك المقدمات المقطوع بها يلزمه القول بهذا الأصل»^(۲). تعبیر به مقدمات نیز نشان می‌دهد چند مقدمه مد نظر بوده است نه تنها يك مقدمه.

۴-۳-۸-۱. تقدیم نفی حرج بر تکالیف اولیه

از دیگر مسائلی که شیخ انصاری به مناسبت، ذیل بحث مقدمات انسداد مطرح می‌کند، مسأله رابطه ادله نفی حرج با ادله تکالیف اولیه است. شیخ انصاری درباره علت تقدیم ادله نفی حرج بر ادله احکام، اقوالی را مطرح می‌کند، مانند این که دیدگاه سید مجاهد بر تقدیم، به خاطر مرجحات خارجیّه را بیان می‌کند و آن را نمی‌پسندد. از نظر شیخ انصاری علت تقدیم حکومت ادله نفی حرج بر احکام اولیه است^(۳).

(۱) ر.ک: فرائد الأصول، ۱/ ۳۸۶.

(۲) مفاتیح الأصول، ۴۵۹.

(۳) ر.ک: فرائد الأصول، ۱/ ۴۰۸.

البته ممکن است مراد سید مجاهد نیز تقدیم از بابِ حکومت بوده باشد، اما چون این اصطلاح از ابتکارات شیخ انصاری است و قبل از او مطرح نبوده و کاربرد نداشته است، سید مجاهد بر اساسِ اصطلاحات و مطالب رایج، مسأله را توضیح داده است، زیرا از عبارت سید مجاهد نیز چنین برمی آید که او قائل به تقدیم ادله نفی حرج بر ادله احکام به نحو مطلق است که همان نتیجه حکومت است. شاهد مدعای مطرح شده این است که او در ابتدا رابطه ادله نفی حرج با ادله احکام اولیه را عموم من وجه بیان کرده است و بر اساسِ مرجحاتی همچون عمل و سیره فقها در فقه، لغویت قاعده نفی حرج، خلاف امتنان بودنِ قاعده و نیز مؤیدات عقلی و قواعد قطعی، قائل به تقدیم ادله نفی حرج می شود، اما در ادامه می گوید: چه بسا ادعا شود که حتی اگر ادله احکام اولیه دارای مرجحات قوی ای همچون شهرت و استقرا باشد، باز هم ادله نفی حرج مقدم می شود، بلکه باید گفت ادله نفی حرج نیز بر حدیث صحیح السندی مقدم می شود که جامع شرایط حجیت و اخص از آن ادله باشد^(۱). این تعابیر و تصریحات نشان می دهد که سید مجاهد نه تنها وجه ترجیح را وجود مرجحات به نفع ادله نفی حرج می داند، بلکه قاعده لا حرج را به نحو مطلق بر ادله احکام اولیه مقدم می داند.

۴-۳-۸-۲. حجیت مطلق ظن در رجال

حجیت ظن در علم رجال از جمله مباحثی است که ذیل حجیت مطلق ظن

(۱) مفاتیح الأصول، ۵۳۷.

به آن پرداخته اند. شیخ انصاری در این مسأله، کلام سید مجاهد را با تعبیر «ربما تخيل بعض» نقد کرده است^(۱). سید مجاهد قائل است در علم رجال مطلق ظنون حجت است. او بر این مدعای خود يك استدلال و دو مؤید بیان می‌کند. اولین مؤید او اجماع مرکب است که هرکس در احکام شرعی ظن مطلق را حجت دانسته است، در علم رجال هم قائل به حجیت آن شده است. سپس مدعی می‌شود که ظاهر کلام قائلین به حجیت ظن خاص در احکام شرعی این است که در رجال مطلق ظنون حجت است. او حتی ادعا می‌کند که من کسی را از میان قائلین به حجیت ظن خاص نیافتم که در بحث لغات و رجال، به ظن خاص اکتفا کرده باشد^(۲). اما شیخ انصاری تعمیم مطرح شده را نسبت به تمسك قائلین به حجیت ظن خاص در احکام شرعی، به مطلق ظنون در رجال نمی‌پذیرد و ادعا می‌کند که اگر کسی اهل تتبع باشد خلاف این حرف برای او ثابت می‌شود^(۳).

اما نکته جالب توجه این است که هیچ‌يك از استاد و شاگرد بر مدعای خود مؤید و شاهدهی اقامه نمی‌کنند و تنها ادعا می‌کنند که قائلین به حجیت ظن خاص، در علم رجال قائل به حجیت مطلق ظن هستند یا خیر. این نوع ادعا خصوصاً از جانب سید مجاهد که شیوه اش نقل اقوال و تصریح به کلمات بزرگان است، جای تعجب بیشتری دارد.

(۱) ر.ک: فرائد الأصول، ۱/ ۵۴۱.

(۲) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۴۹۲.

(۳) ر.ک: فرائد الأصول، ۱/ ۵۴۱.

٤-٤. اصول علميه

در بحث از اصول علميه كه شيخ انصاري به تفصيل از آنها سخن گفته است، نيز موارد متعددي مشاهده مي شود كه ظاهراً شيخ از مطالب منقول توسط سيد مجاهد استفاده کرده است.

٤-٤-١. براءت

شيخ انصاري در مسأله براءت، ادله متعددي را براي اثبات براءت در موارد شك در تكليف بيان کرده است. او در انتهای اين بحث، ادله ای را بيان کرده است كه به گفته او از سوی برخی اصوليان براي اثبات براءت ارائه شده است، اما اين ادله ناتمام است^(١). در اين قسمت دو دليل را ظاهراً براساس كلمات سيد مجاهد مطرح مي كند، چراكه عين اين دو استدلال و برخی تعابير در كلمات سيد مجاهد مشاهده مي شود. شيخ انصاري دو دليل (موجب عسر بودن احتياط و نيز تعذر احتياط در برخی موارد) را بيان کرده است و به آنها اشكال گرفته است و حتي درباره دليل دوم مي گويد: «و فيه: ما لا يخفى، ولم أر ذكره إلا في كلام شاذ لا يعبأ به»^(٢). اين تعبير نشان از ضعف شديد اين استدلال و حتي عدم اعتنا به قائلان آن است.

با بررسی كلمات سيد مجاهد مشخص مي شود، استدلال مطرح شده از سوی بزرگاني همچون جمال الدين خوانساري وجد سيد مجاهد است^(٣). اين

(١) ر.ك: فرائد الأصول، ٢/ ٥٩-٦١.

(٢) ر.ك: فرائد الأصول، ٢/ ٦١.

(٣) ر.ك: مفاتيح الأصول، ٥٠٩.

دو از علمای بنام شیعه بوده اند و نمی توان به دیدگاه آنان توجه نکرد. در ضمن، ادله مطرح شده در مقام اثبات برائت نبوده است بلکه در مقام نفی احتیاط، آن‌هم در فرض انسداد باب علم است^(۱). بنابراین، ممکن است نسبتی که شیخ به قائلان این ادله داده است که آنان برای اثبات برائت از چنین ادله ای بهره برده اند، محل تأمل قرار گیرد.

۴-۴-۲. استصحاب

استصحاب اصل عملی دیگری است که شیخ ذیل مباحث مطرح شده در آن، به برخی کلمات سید مجاهد اشاره کرده است. او در این سه مسأله (دلالت روایات بر استصحاب وقاعده یقین، و استصحاب تعلیقی و نیز استصحاب وجوب اجزای باقی مانده مرکب) به کلمات سید مجاهد اشاره می کند.

۴-۴-۲-۱. دلالت روایات بر استصحاب وقاعده یقین

درباره دلالت اخبار عدم نقض یقین به شك، سؤال مطرح است که این روایات شامل استصحاب می شوند یا شامل قاعده یقین یا هردو؟ شیخ به برخی از معاصرین، از جمله سید مجاهد بنابر آنچه در مفاتیح بیان کرده است، چنین نسبت می دهد که آنان قائلند روایات شامل هردو قاعده می شوند. هر چند بین قائلین به شمول اخبار در دو قاعده اختلافی وجود دارد که برخی بر این عمومیت و شمولیت باقی مانده اند وعده ای با ادعای انصراف روایات به استصحاب، دست از عمومیت و شمولیت ابتدایی روایات برداشته اند^(۲).

(۱) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۵۰۶-۵۰۹.

(۲) ر.ک: فرائد الأصول، ۳/۳۰۴.

درباره کلام سید مجاهد باید گفت که او قاعده یقین را به عنوان يك قاعده مستقل در برابر استصحاب مطرح نکرده است، بلکه ظاهراً هردو را به عنوان استصحاب مطرح می کند. درباره استصحابی که قائل به حجیت آن شده اند، این سؤال را مطرح می کند که آیا شرط است که یقین سابق باید باقی باشد و شك در بقا حاصل شود یا نه چنین شرطی در استصحاب نیست و ممکن است شك به اصل یقین تعلق گرفته باشد؟ سپس در پاسخ می گوید که مسأله محل اشکال است، چرا که از طرفی اطلاق روایات را داریم و از طرفی اصل وعموماتی که از عمل به غیر علم منع می کنند^(۱). در حقیقت او از شرط استصحاب سخن می گوید نه قاعده ای جداگانه، از این رو صورت مسأله را در دو فرض مطرح می کند و سخن از اطلاق اخبار به میان می آورد که این اطلاق شامل دو فرض يك مسأله می شود، نه این که اطلاق روایات شامل دو مسأله متفاوت شود. سپس در ادامه، فرض دوم را که منطبق بر قاعده یقین در لسان شیخ است نیز به دلیل عدم تبادر به ذهن از تحت روایات خارج می کند. تعبیر به عدم تبادر نشان می دهد مراد سید مجاهد از عدم انصراف اطلاق درباره فرض دوم، انصراف اصطلاحی نیست که شیخ به او نسبت داده است که او قائل به انصراف اطلاق روایات به استصحاب شده است، بلکه مراد او اشکال به اطلاق روایات است و در نتیجه این اطلاق را نپذیرفته است. چنین سبکی در بیان و بررسی ادله از شیخ انصاری نیز بارها مشاهده شده است که مسأله را محل اشکال دانسته است، اما در نهایت به داوری پرداخته است.

(۱) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۶۵۷.

۴-۲-۲. استصحاب تعلیقی

درباره اعتبار استصحاب تعلیقی دیدگاه‌های مختلفی مطرح شده است. شیخ انصاری دیدگاه سید مجاهد در عدم اعتبار چنین استصحابی را بیان می‌کند^(۱). سید مجاهد می‌گوید: «فلا استصحاب التقديری باطل»^(۲). سپس اشکالات این استصحاب را به نقل از سید مجاهد بیان می‌کند^(۳) و پاسخ می‌دهد^(۴).

۴-۲-۳. استصحاب وجوب اجزای باقی مانده مرکب

در تنبیه یازدهم استصحاب، شیخ انصاری مسأله استصحاب وجوب اجزای باقی مانده مرکب در فرض تعذر برخی از اجزا را مطرح می‌کند^(۵). در انتهای این تنبیه نسبتی را که به فاضلین (محقق و علامه حلی) داده اند، بررسی می‌کند. شیخ می‌گوید به فاضلین چنین نسبت داده اند که آنان در فرع فقهی وضوی کسی که بخشی از دست او قطع شده است، قائل به استصحاب شده اند و فتوا به وجوب شستن سایر بخش‌های دست داده اند^(۶).

ظاهراً یکی از افرادی که چنین نسبتی را به محقق و علامه داده است سید مجاهد در مفاتیح الأصول است. البته سید مجاهد می‌گوید: «و قد أشار

(۱) فرائد الأصول، ۳/ ۲۲۲؛ مطارح الأنظار، ۴/ ۳۲۹.

(۲) کتاب المناهل، ۶۵۲.

(۳) ر.ک: کتاب المناهل، ۶۵۲-۶۵۳.

(۴) فرائد الأصول، ۳/ ۲۲۴.

(۵) فرائد الأصول، ۳/ ۲۷۹.

(۶) فرائد الأصول، ۳/ ۲۸۳.

إليه جماعة من الأصحاب كالفاضلين»^(۱) ونسبت صريح نمی دهد. اشكال شيخ انصاری به استادش وارد نیست که گفته است: «در این که مراد فاضلین چه بوده است، سه احتمال وجود دارد»^(۲) زیرا ممکن است سید مجاهد تنها به عنوان يك احتمال که از کلام ایشان برداشت می شده است این نکته را مطرح کرده و به آن پاسخ داده است. چنان که تعبیر قد أشار إلیه توسط سید مجاهد می تواند مؤید این کلام باشد.

۴-۵. تعادل و تراجیح

تعادل و تراجیح اصول فقه از بخش هایی است که شیخ انصاری استفاده فراوانی از کلمات و دیدگاه های سید مجاهد کرده است، به گونه ای که در برخی مسائل حدود پانزده مطلب از سید مجاهد را نقل کرده است. این حجم از مطالب نشان از توجه ویژه شیخ به کلمات سید در این بخش اصول فقه دارد.

۴-۵-۱. اصل اولی در متعارضین

یکی از دیدگاه های مطرح شده در اصل اولی بین متعارضین، تساقط دو دلیل است. این دیدگاه از سوی سید مجاهد ارائه شده است. شیخ انصاری کلام استاد خود را در دو کتاب اصولی خود مطارح الانظار و فرائد الاصول بیان می کند^(۳). در بررسی عبارات سید مجاهد و مقایسه آن با آنچه شیخ نقل

(۱) مفاتیح الأصول، ۵۲۲.

(۲) فرائد الأصول، ۳/ ۲۸۳-۲۸۴.

(۳) فرائد الأصول، ۴/ ۳۳؛ مطارح الانظار، ۴/ ۵۳۱.

کرده است چند نکته قابل تأمل است: ۱- سید مجاهد در مقام اثبات ادعای خود بر عدم دلالت ادله حجیت خبر واحد بر حجیت متعارضین، سه دلیل را به تفکیک توضیح می‌دهد: اجماع و آیات و عقل که دو دلیل اول را به صورت مستقیم بر حجیت خبر واحد مطرح می‌کند و دلیل عقل را به عنوان دلیل بر حجیت ظن بیان می‌کند و خبر واحد را نیز موجب ظن بیان می‌کند. علت این تفکیک در تبیین او تفاوت نوع دلالت‌های هریک از سه دلیل مطرح شده بر حجیت خبر است^(۱). اما شیخ انصاری در کتاب فرائد الاصول تنها به دو دلیل اجماع و ادله لفظی اشاره کرده است و سخنی از دلیل عقل به میان نیاورده است^(۲). هرچند او در کتاب مطارح به هر سه دلیل اشاره کرده است^(۳) اما تقریب دلیل عقل را همان تقریب دلیل اجماع و اخذ به قدر متیقن بیان می‌کند، در حالی که سید مجاهد تقریب متفاوتی برای هریک از سه دلیل ارائه کرده است، چراکه نوع استدلال به هریک بر حجیت خبر متفاوت است، از این رو عدم شمول آن‌ها نسبت به فرض تعارض نیز متفاوت خواهد بود. تقریب سید مجاهد از دلیل اجماع، عدم علم به تحقق اجماع در موارد تعارض است^(۴) و شیخ ظاهراً با نقل به مضمون، بحث قدر متیقن را بیان کرده است^(۵).

(۱) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۶۸۳.

(۲) ر.ک: فرائد الأصول، ۴/۳۳-۳۴.

(۳) ر.ک: مطارح الأنظار، ۴/۵۳۱.

(۴) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۶۸۳.

(۵) ر.ک: فرائد الأصول، ۴/۳۳؛ مطارح الأنظار، ۴/۵۳۱.

اما تقریب سید مجاهد در عدم دلالت دلیل عقلی بر محل بحث، عدم حصول ظن در فرض تعارض است، نه اخذ به قدر متیقن از باب لبی بودن دلیل عقل^(۱)، در حالی که شیخ انصاری در مطارح وجه آن را اخذ به قدر متیقن مطرح می کند که در ادله لبی مطرح می شود^(۲). شیخ بر اساس تقریبی که خود ارائه می دهد نیز در مقام پاسخ به سید مجاهد بر آمده است^(۳) در حالی که ممکن است با دقت در تبیین ارائه شده از سوی سید مجاهد، اشکال شیخ دیگر وارد نباشد. ۲- در توضیح دلالت دلیل لفظی هم شیخ تمام مطالب سید مجاهد را بیان نکرده است، زیرا سید سه فرض در دلالت ادله لفظی بیان می کند: ۱- دلالت ادله لفظی بر وجوب عینی عمل به خبر واحد که امکان عمل به وجوب عینی در فرض تعارض وجود ندارد؛ ۲- دلالت بر وجوب تخیری عمل به خبر واحد که دیگر شامل فرض عدم تعارض نمی شود؛ ۳- دلالت بر وجوب عینی در فرض عدم تعارض، و وجوب تخیری در فرض تعارض که آن را کاملاً باطل می داند^(۴). ممکن است وجه بطلان همان استحاله استعمال لفظ در اکثر از معنای واحد باشد که شیخ انصاری بیان کرده است^(۵)، اما شیخ تنها دو فرض اول و سوم را نقل کرده است و هیچ اشاره ای به وجه

(۱) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۶۸۳.

(۲) ر.ک: مطارح الأنظار، ۴/ ۵۳۱.

(۳) ر.ک: مطارح الأنظار، ۴/ ۵۳۲؛ فرائد الأصول، ۴/ ۳۴-۳۵.

(۴) مفاتیح الأصول، ۶۸۳.

(۵) ر.ک: مطارح الأنظار، ۴/ ۵۳۱؛ فرائد الأصول، ۴/ ۳۴.

دوم ندارد^(۱). علاوه بر این وجه آخری که شیخ بیان کرده است یعنی وجوب احدهمای کلی^(۲) در کلام استاد بیان نشده است. البته ممکن است مضمون اشکالی که سید مجاهد بیان کرده است را با این کلام شیخ منطبق بدانیم، اما پاسخی که ایشان به اشکال داده است با آنچه شیخ انصاری بیان کرده است کاملاً متفاوت است^(۳). هر چند احتمال دارد شیخ این بخش از استدلال را از شخص دیگری که هم‌رأی با سید مجاهد بوده است نقل کرده باشد.

۴-۵-۲. وظیفه مجتهد ومفتی وقاضی در فرض تعادل خبرین

به مناسبت مسأله تکافؤ متعارضین، شیخ انصاری به بیان این نکته می‌پردازد که آیا در حکم بیان‌شده، بین مفتی ومجتهد وقاضی تفاوت است یا خیر؟ در این باره دیدگاه‌های مختلفی بیان شده است. شیخ قول به این که مجتهد مخیر در عمل است ومفتی نیز باید فتوای به تأخیر مقلد بدهد را به عنوان قول محکی از جماعتی بیان کرده است ومی‌گوید برخی ادعای عدم خلاف کرده اند^(۴). ظاهراً مراد شیخ سید مجاهد است، زیرا سید مجاهد علاوه بر بیان این که برخی تصریح به این مسأله کرده اند، ادعای عدم خلاف نیز در مسأله کرده است^(۵). البته باید توجه داشت که سید مجاهد به این

(۱) ر.ک: مطارح الأنظار، ۴/ ۵۳۱-۵۳۲؛ فرائد الأصول، ۴/ ۳۴-۳۵.

(۲) ر.ک: مطارح الأنظار، ۴/ ۵۳۲؛ فرائد الأصول، ۴/ ۳۴.

(۳) ر.ک: مفاتیح، ۶۸۳؛ مطارح الأنظار، ۴/ ۵۳۲؛ فرائد الأصول، ۴/ ۳۴.

(۴) فرائد الأصول، ۴/ ۴۱.

(۵) مفاتیح الأصول، ۶۸۲.

نکته تصریح می کند که ادعای عدم خلاف بین کسانی است که اصل اولی را در متعارضین تخییر دانسته اند^(۱)، وگرنه بیان شد که سید مجاهد خود اصل اولی را تساقط می داند.

شیخ انصاری در ادامه مطالب بیان شده توسط سید مجاهد این بحث را تکمیل کرده است و علاوه بر ادعای عدم خلاف سید مجاهد که به عنوان دلیلی بر مسأله ارائه شده است، دلیل دیگری را نیز برای اثبات مسأله افزوده است. ضمن این که شیخ برای تکمیل بحث ارائه شده استاد خود احتمال مخالفی را نیز مستدلاً در مسأله مطرح کرده است^(۲).

شیخ نیز دیدگاه برخی را ظاهراً به نقل از سید مجاهد در تخییر قاضی بیان کرده است و می گوید گروهی قائل به این شده اند که خود قاضی یکی از دو دلیل را انتخاب می کند و براساس آن حکم می دهد. دلیل این مسأله دو نکته بیان شده است: ۱- قضاوت وظيفه قاضی است نه دیگران؛ ۲- تخییر متخاصمین موجب می شود خصومت مرتفع نشود^(۳). در این مسأله نیز ظاهراً شیخ انصاری بخش ادله را تکمیل کرده است، زیرا آنچه سید مجاهد به نقل از دیگران در این باره نقل کرده است، تنها دلیل دومی است که شیخ ارائه داده است^(۴).

(۱) مفاتیح الأصول، ۶۸۲.

(۲) ر.ک: فرائد الأصول، ۴/ ۴۱-۴۲.

(۳) فرائد الأصول، ۴/ ۴۲.

(۴) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۶۸۲.

۴-۵-۳. عدم تکافؤ متعارضین

درباره دو دلیل متعارض اگر مساوی نباشند یکی بر دیگری ترجیح داشته باشد، نکاتی در کلمات اصولیان مطرح شده است. اولین نکته و سؤال این است که در فرض مذکور آیا ترجیح واجب است یا خیر؟ سپس بنابر پذیرش وجوب ترجیح این نکته مطرح است که ترجیح به چه مواردی است؟ آیا تنها رجوع به مرجحات منصوصه جایز است یا می‌توان به مرجحات دیگر نیز مراجعه کرد؟ شیخ انصاری در تمام این مباحث سخنان و مطالب ارائه شده از سوی سید مجاهد را مد نظر داشته است.

۴-۵-۳-۱. وجوب ترجیح

درباره این که آیا ترجیح واجب است یا خیر، دو دیدگاه مطرح شده است^(۱). شیخ در بررسی ادله قول به عدم وجوب ترجیح استدلال و پاسخی را به نقل از علامه حلی و سید عمیدی بیان می‌کند. ظاهراً نقل این مطالب برگرفته از مفاتیح الاصول سید مجاهد است^(۲).

۴-۵-۳-۲. تعدی از مرجحات منصوصه

از دیگر مباحثی که شیخ در آن به کلمات استاد خویش اشاره دارد، مسأله تعدی از مرجحات منصوصه است. به گفته شیخ، برخی ادعای اجماع بر وجوب عمل به دلیل راجح کرده اند، هر چند رجحان به خاطر مرجح

(۱) ر.ک: فرائد الأصول، ۴/ ۴۷-۴۸.

(۲) ر.ک: فرائد الأصول، ۴/ ۵۴؛ مفاتیح، ۶۸۸؛ نهاية الوصول الى علم الأصول، ۵/ ۲۸۸.

غير منصوبه باشد^(۱). با توجه به تعبیر شیخ به «ادعی بعضهم ظهور الإجماع» مشخص می شود مراد او سید مجاهد است، زیرا عبارت سید مجاهد نیز چنین است: «و من ظهور واتفاق محققى أصحابنا». اما چنان که شیخ انصاری بیان کرده است، تعبیر عدم خلاف در عبارت سید مجاهد وجود ندارد. افزون بر این، همان طور که شیخ گفته است، سید مجاهد اجماعی منقولی را که بیان می کند اجماع منقول بر تعدی نیست، بلکه از اطلاق اجماعات منقول بر لزوم ترجیح، استفاده لزوم ترجیح به نحو مطلق کرده است که شامل مرجحات غیر منصوبه نیز می شود. علاوه بر این، سید مجاهد به ادله دیگری نیز برای اثبات تعدی تمسک کرده است که شیخ آن ها را بیان نکرده است^(۲). البته سید مجاهد در جای دیگر تعبیری دارد که نشان از اجماع بر تعدی است^(۳).

۴-۵-۳-۳. مرجحات

در تعارض روایات، سخن از این که چه مرجحی قابل اعتماد و موجب ترجیح است، از جمله مسائل مورد اختلاف بین علماست. در کلمات سید مجاهد نیز موارد مختلفی در این باره بیان شده است که شیخ انصاری به بررسی آن ها پرداخته است. مواردی همچون ترجیح به ظن غیر معتبر مثل قیاس که دلیل بر عدم اعتبارش وجود دارد یا ترجیح ظنون غیر معتبری که دلیل بر اعتبارش

(۱) فرائد الأصول، ۴/ ۷۶؛ مطراح الأنظار، ۴/ ۵۹۳.

(۲) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۶۸۸.

(۳) «و لظهور اتفاقهم على صحة الترجيح بكل ما يفيد الظن عدا القياس» ر.ک: مفاتیح الأصول، ۷۱۷.

وجود ندارد و نیز ترجیح به اصل علمی. در ادامه هریک از مرجحات مطرح شده مورد تحلیل و بررسی قرار می‌گیرد.

۴-۵-۳-۳-۱. ترجیح به ظن غیر معتبر

ترجیح به وسیله ظنون غیر معتبر از مسائلی است که ذیل بحث مرجحات مطرح می‌شود. ظنون غیر معتبر را دو دسته می‌کنند: ۱- ظنونی که دلیل بر عدم اعتبارشان داریم مانند قیاس؛ ۲- ظنونی که دلیل بر اعتبارشان نداریم^(۱).

در باره ترجیح به ظنون دسته اول، شیخ انصاری دو دیدگاه را مطرح می‌کند. در این قسمت می‌گوید استاد ما میل به این قول دارد که ترجیح به ظنونی همچون قیاس جایز است^(۲). هر چند سید مجاهد در مقام دفع اشکالات به عدم ترجیح به وسیله قیاس بر آمده است و در نهایت می‌گوید احوط ترجیح به وسیله قیاس است، اما این احتیاط بیان شده نه از باب ترجیح به قیاس، بلکه به دلیل دوران امر بین تعیین و تخییر و اخذ جانب تعیین است، چنان که سید مجاهد به آن تصریح می‌کند^(۳). پس می‌توان گفت سید مجاهد قیاس را موجب ترجیح ندانسته است، بلکه بر اساس قاعده اخذ به احتیاط در موارد دوران بین تعیین و تخییر، این حکم را صادر کرده است و این حکم، تمسک به اصل عملی در مسأله است نه ترجیح به وسیله قیاس. سید مجاهد خود در ادامه نقل اجماع می‌کند و می‌گوید که اجماع علما بر این است که ترجیح به وسیله هر

(۱) ر.ک: فرائد الأصول، ۱/ ۵۹۷.

(۲) فرائد الأصول، ۱/ ۵۹۸ و ۴/ ۱۴۴.

(۳) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۷۱۶.

مزیتی است که مفید ظن باشد، مگر قیاس^(۱). معمولاً سید مجاهد با اجماع مخالفت نمی‌کند.

اما نسبت به دسته دوم از ظنون غیر معتبر یعنی ظنونی که دلیل بر اعتبارشان نداریم نیز دیدگاه‌ها مختلف است. شیخ انصاری در ذیل مباحث مربوط به حجیت مطلق ظن، این مسأله را مطرح می‌کند که به فرض عدم حجیت ظنون آیا آثار دیگری غیر از حجیت برای آن‌ها ثابت هست یا خیر؟^(۲) از جمله مسائلی که ذیل این عنوان مطرح می‌شود، ترجیح به ظنون غیر معتبر است^(۳). به مناسب این بحث شیخ انصاری می‌گوید برخی بر ترجیح به مطلق ظنون (که شامل ظنون غیر معتبر نیز می‌شود) ادله‌ای اقامه کرده‌اند^(۴). از جمله کسانی که بر این مسأله دلیل اقامه کرده است، سید مجاهد است. به گفته شیخ انصاری سید مجاهد بر این مطلب که هر مرجح خارجی موجب ترجیح می‌شود، ادعای اجماع کرده است^(۵).

۴-۵-۳-۲. ترجیح به اصول عملیه

ترجیح به اصول عملیه و موافقت یکی از دو خبر معارض با اصل عملی، از دیگر مرجحاتی است که ذیل مرجحات خارجی مطرح می‌شود. در این

(۱) مفاتیح الأصول، ۷۱۷.

(۲) ر.ک: فرائد الأصول، ۵۸۵/۱.

(۳) ر.ک: فرائد الأصول، ۵۹۷/۱.

(۴) ر.ک: فرائد الأصول، ۶۰۶/۱.

(۵) فرائد الأصول، ۶۰۸/۱؛ مفاتیح، ۷۱۷.

مسأله نیز بین اصولیان اختلاف است. البته شیخ قائل است کسانی که موافقت با اصل را مرجح دانسته اند از باب این بوده است که اصول عملیه مثل برائت واستصحاب را مفید ظن نوعی می‌دانستند. در حالی که محل بحث در ترجیح به اصول عملیه در فرضی است که اصول عملیه از باب تعبد و در مقام حکم ظاهری باشند، نه این که حجیت آن‌ها از باب افاده ظن باشد^(۱). او در ادامه توهمی را مطرح می‌کند که ادله تخییر در فرض تساوی متعارضین، با ادله اصول علمیه معارض است، اما شیخ این تعارض را نمی‌پذیرد و ادله تخییر را حاکم بر ادله اصول می‌داند^(۲). ظاهراً، این توهم را سید مجاهد نقل کرده است و به آن نیز پاسخ داده است. در پاسخ از توهم مذکور، بین استاد و شاگرد تفاوت است. شیخ انصاری چنان که بیان شد بر اساس حکومت، قائل به تقدیم ادله تخییر بر ادله اصول می‌شود و در نتیجه، قائل به عدم پذیرش ترجیح به موافقت اصول عملیه یا به تعبیری دیگر، عدم پذیرش تقدم دلیل مقرر می‌شود. اما سید مجاهد قائل به تقدیم خبر مقرر شده است و ادله اصول را بر ادله تخییر مقدم می‌داند، زیرا اولاً ادله تخییر از فرضی که یکی از دو معارض اقوی باشد منصرف است و شامل این صورت نمی‌شود و با وجود موافقت یکی از دو دلیل معارض با اصل، ظن در طرف آن تقویت می‌شود؛ ثانیاً به فرض این که اطلاق ادله تخییر شامل این فرض هم بشود، این اطلاق باید تقیید زده شود به آنچه دلالت می‌کند عمل به اقوی الظنین واجب است؛ ثالثاً

(۱) ر.ک: فرائد الأصول، ۴/ ۱۵۱.

(۲) فرائد الأصول، ۴/ ۱۵۲.

روایات تخیر معارض است با اطلاق ادله لزوم عمل به احتیاط که مطابق با روایت موافق اصل است^(۱). به هر حال سید مجاهد برخلاف شاگرد خود شیخ انصاری، ترجیح به اصول عملیه یا به تعبیری دیگر، ترجیح دلیل مقرر بر ناقل را می پذیرد و آن را در نهایت قوت می داند. سید مجاهد تصریح می کند به این که عمل به دلیل مقرر و موافق با اصل، مطابق با احتیاط است، چرا که مصداق دوران بین تعیین و تخیر است و احتیاط در عمل به تعیین است^(۲). با توجه به این تصریح، باید گفت همچون عمل به روایت موافق با قیاس، عمل به روایت موافق با اصل عملی نیز از باب ترجیح نیست، بلکه از باب احتیاط است.

به مناسبت این بحث، شیخ انصاری مسأله تعارض مقرر و ناقل و تعارض حاضر و مبیح را مطرح کرده است و به بررسی رابطه این دو مسأله با یکدیگر پرداخته است^(۳). او در این باره سؤالی را مطرح می کند که آیا بین دو این دو مسأله تفاوت است یا یکی هستند. از جمله دیدگاه های مطرح شده در این باره نظر استاد خود را مطرح می کند که سید مجاهد قائل است مسأله تعارض حاضر و مبیح، به تعارض مقرر و ناقل بازگشت دارد و به این جهت که قائل به تقدیم دلیل مقرر بر ناقل شدیم، در این مسأله نیز قائل به تقدیم دلیل اباحه بر حظر می شویم^(۴).

(۱) مفاتیح الأصول، ۷۰۷.

(۲) مفاتیح الأصول، ۷۰۸.

(۳) ر.ک: فرائد الأصول، ۱۵۶/۴.

(۴) ر.ک: فرائد الأصول، ۱۵۷/۴؛ مفاتیح الأصول، ۷۰۹.

در ادامه این بحث، مسأله ترجیح به افصحیت مطرح می‌شود و شیخ آن را به گروهی نسبت می‌دهد که افصحیت را موجب ترجیح دانسته‌اند^(۳). اما شیخ این مرجح را نمی‌پذیرد، چراکه سخن فصیح را دور از کلام معصوم علیه السلام نمی‌داند^(۴). تفصیل سید مجاهد در مسأله از سوی شیخ مورد مذاقه قرار نگرفته است، در حالی که تفصیل مطرح‌شده، متین به نظر می‌رسد. سید مجاهد می‌گوید که اگر افصحیت در حدی است که برای غیر معصوم مقدور نیست، افصحیت مرجح است، اما اگر در این حد نیست، هر چند

(٤) فرائد الأصول، ٤/ ١١٧-١١٨.

مرجح باشد، از بابِ دوران امر بین تعیین و تخیر باید گفت احتیاط در ترجیح به افصح است^(۱).

در ادامه شیخ انصاری اشکال دیگری بر استادش دارد مبنی بر این که شمارش مواردی همچون فصاحت، افصحیت، نقل به لفظ و نقل به معنا از مرجحات دلالتی و نیز استدلال بر این که ترجیح به این موارد مورد اتفاق و اجماع است^(۲)، محل اشکال است، چرا که علت ترجیح به موارد مذکور به خاطر قوت دلالت نیست، بلکه این مرجحاتِ متنی موجب اقریبیت از حیث صدور روایت می شوند و به مرجحاتِ صدور بازگشت دارند^(۳).

در مجموع می توان گفت، یکی از قواعدی که نزد سید مجاهد بسیار با اهمیت است که موجب می شود بر اساس آن یکی از روایات متعارض را مقدم کند، هر چند اسم آن را ترجیح بر اساس مرجحات ندانیم بلکه احتیاط بدانیم، مسأله دوران امر بین تعیین و تخیر است. با مشاهده مطالب سید مجاهد مشخص می شود که اهمیت این قاعده و تطبیق آن در موارد احتمالِ ترجیح، بسیار پُر کاربرد و مؤثر است. اما شیخ انصاری کمتر به این قاعده پرداخته است.

۴-۵-۳-۴. ترتیب بین مرجحات

پس از مشخص شدن انواع مرجحات، این سؤال مطرح می شود که آیا بین مرجحات به لحاظِ جریان، ترتیبی وجود دارد یا خیر؟ شیخ انصاری قائل است

(۱) مفاتیح الأصول، ۶۹۹.

(۲) مفاتیح الأصول، ۶۹۹.

(۳) فرائد الأصول، ۱۱۸/۴.



مرجحات دلالی بر سایر مرجحات داخلیه مقدمند و این مسأله را اجماعی دانسته است و به بعضی از اساتید خود نیز چنین نسبت می‌دهد که آنان نیز چنین استظهاری داشته‌اند^(۱). با توجه به کارگیری تعبیر «بعض مشایخنا المعاصرین» برای سید مجاهد در موارد مختلف، به نظر می‌رسد در محل بحث نیز مد نظر شیخ ارائه نظر آنان است، اما با مراجعه به کلمات سید مجاهد مشخص می‌شود که دیدگاه او متفاوت است. او قائل است به رجوع به مرجحات دلالی پس از فقدان مرجحات سندی و نیز مرجحات خارجی همچون شهرت. اجماع ادعایی سید مجاهد نیز مربوط به اصل ترجیح به مرجحات دلالی است نه تقدیم این مرجحات بر سایر مرجحات^(۲). شیخ نیز خود در ادامه، قول مخالف را بیان می‌کند که ظاهر کلمات افرادی همچون شیخ طوسی و محدث بحرانی و میرازی قمی بر خلاف اجماع ادعاشده توسط شیخ انصاری است^(۳).

۴-۵-۴. تفاوت مرجحات در افاده ظن

شیخ انصاری در بخشی از مباحث مربوط به مرجحات به تفصیلی از استاد خود اشاره کرده است و می‌گوید بعضی تحلیل کرده‌اند که بین مرجحات سندی و متنی، برخی از آنها مفید ظن قوی هستند و برخی مفید ظن ضعیف و برخی مفید ظن نیستند که حجیت و اعتبار قسم سوم محل اشکال است. در نهایت، نیز قول به عدم مرجح بودن این قسم را قوی می‌داند و رجوع به ادله

(۱) ر.ک: فرائد الأصول، ۴/ ۸۲.

(۲) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۶۹۹.

(۳) ر.ک: فرائد الأصول، ۴/ ۸۲-۸۵.

تخیر را به سید مجاهد نسبت می دهد^(۱). اما با مراجعه به کلمات سید مجاهد مشاهده می شود که نقل کلمات او به صورت کامل از سوی شیخ انجام نشده است. سید مجاهد مرجحات را به چهار قسم تقسیم کرده است نه سه قسم. او اقسام را چنین بیان می کند: ۱- برخی مفید ظن قوی هستند؛ ۲- برخی مفید ظن فی الجملة هستند؛ ۳- برخی مفید ظن قابل اعتنا نیستند، بلکه نهایتاً مانند اشعارند که مفید ظهور ضعیفی هستند؛ ۴- برخی اصلاً مفید ظن نیستند. دو قسم اول را معتبر و موجب ترجیح می داند و قسم سوم را محل اشکال می داند، هر چند از باب احتیاط به خاطر دوران بین تعیین و تخیر، اعتبار این قسم را نیز می پذیرد. اما در قسم چهارم هر چند می گوید اخذ به ادله تخیر بهتر است، اما باز هم در نهایت می گوید که احتیاط در اخذ روایات دارای مرجح است^(۲).

۴-۵-۵. تعارض سایر امارات

در تعارض سایر امارات غیر از خبر واحد، این سؤال مطرح است که آیا رجوع به مرجحات صورت می گیرد یا خیر؟ شیخ انصاری پس از نقل دیدگاه استاد خود در رجوع به مرجحات و اجماعی دانستن این مسأله^(۳)، آن را نمی پذیرد. او قائل می شود این بحث ثمره چندانی ندارد، چرا که غیر از خبر واحد، ظن خاص دیگری غیر از اجماع منقول نداریم و سایر ظنون اگر معتبر باشند، از باب ظن مطلق است که در این صورت تعارض آن ها یا موجب انتفای

(۱) ر.ک: فرائد الأصول، ۴/ ۱۱۶.

(۲) ر.ک: مفاتیح الأصول، ۶۹۸.

(۳) ر.ک: ؛ مفاتیح الأصول، ۷۱۹.

ظن از هر دو دلیل می‌شود که نتیجهٔ تساقط است یا موجب انتفای ظن در يك طرف می‌شود که نتیجه، عدم حجیت آن و حجیت دلیل مقابل است^(۱).

۵. جمع بندی و نتیجه‌گیری

با بررسی کلمات سید مجاهد در دو اثر اصولی شیخ انصاری نتایج ذیل به دست می‌آید:

۱. توجه ویژه شیخ انصاری به انظار و دیدگاه‌های استاد خود سید مجاهد، به گونه ای که او در تمام مباحث اصیلی علم اصول قریب به شصت مطلب از استاد خود نقل کرده است؛

۲. استفاده سه گانه شیخ انصاری در تأیید و تکمیل و نقد دیدگاه‌های سید مجاهد؛

۳. تسامح شیخ در نقل برخی مطالب و دیدگاه‌های سید مجاهد؛

۴. اعتماد بیش از حد به کلمات منقول توسط سید مجاهد از دیگر بزرگان اصولی و عدم مراجعه به منابع اصیل و دسته اول.

۶. توصیه‌ها

با توجه به این که مشاهده شد حتی بزرگانی همچون شیخ انصاری ممکن است در نقل مطالب دیگران به واسطه اعتماد بر نقل برخی دیگر دچار تسامح و اشتباه شوند، توصیه می‌شود در کلیه فعالیت‌های علمی و پژوهشی، در

(۱) فرائد الأصول، ۴/ ۱۵۹.

مواردی که منبع اصلی و دسته اول در دسترس است، حتماً به منابع اصیل و دسته اول مراجعه شود و حتی الامکان مطالب بدون واسطه نقل شود. در ضمن، در نقل مطالب علمی نیز دقت لازم و کافی صورت پذیرد و تمام قیود دخیل در تبیین کلام بزرگان ارائه شود و بررسی و تحلیل کامل صورت پذیرد.



منابع

١. ابن شهيد ثاني، حسن بن زين الدين، معالم الأصول (با حواشی سلطان العلماء)، قدس، قم، چاپ دوم، ۱۳۷۶.
٢. اعرجی، سید محسن (محقق کاظمی)، الوافی، نسخه خطی، کتابخانه مجلس، شماره مدرک ۲۳۹۷۳-۱۰.ir.
٣. انصاری، مرتضی، فرائد الاصول، مجمع الفكر الاسلامی، قم، چاپ نهم، ۱۴۲۸ق.
٤. حلی، حسن بن یوسف (علامه حلی)، تذکرة الفقهاء، مؤسسه آل البيت عليه السلام، قم، چاپ اول، ۱۴۱۴ق.
٥. حلی، حسن بن یوسف (علامه حلی)، تهذيب الوصول الى علم الاصول، مؤسسه الامام علي عليه السلام، لندن، چاپ اول، ۱۳۸۰.
٦. حلی، حسن بن یوسف (علامه حلی)، نهاية الاحكام في معرفة الاحكام، مؤسسه آل البيت عليه السلام، قم، چاپ اول، ۱۴۱۹ق.
٧. حلی، حسن بن یوسف (علامه حلی)، نهاية الوصول الى علم الاصول، مؤسسة الامام الصادق عليه السلام، قم، چاپ اول، ۱۴۲۵ق.
٨. حویزی، عبد علی بن جمع، تفسیر نور الثقلین، اسماعیلیان، قم، چاپ چهارم، ۱۴۱۵ق.

۹. رازی، ابو عبدالله محمد بن عمر، المحصول، مؤسسة الرسالة، چاپ سوم، ۱۴۱۸ ق.
۱۰. رشتی، حبیب الله، بدائع الأفكار، مؤسسه آل البيت عليه السلام، قم، چاپ اول.
۱۱. سبزواری، محمدباقر، تحریم الغناء، نسخه خطی، کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی، شماره عمومی، ۲۳۸۲۶.
۱۲. طباطبائی، محمد بن علی (سید مجاهد)، کتاب المناهل، مؤسسه آل البيت عليه السلام، قم، چاپ اول، بی تا.
۱۳. طباطبائی، محمد بن علی (سید مجاهد)، مفاتیح الأصول، مؤسسه آل البيت عليه السلام، قم، چاپ اول، ۱۲۹۶ ق.
۱۴. طوسی، محمد بن حسن (شیخ طوسی)، العدة فی اصول الفقه، محمد تقی علاقبندیان، قم، چاپ اول، ۱۴۱۷ ق.
۱۵. عاملی کرکی، علی بن حسین (محقق کرکی)، جامع المقاصد فی شرح القواعد، مؤسسه آل البيت عليه السلام، قم، چاپ دوم، ۱۴۱۴ ق.
۱۶. عاملی، زین الدین (شهید ثانی)، المقاصد العلیة فی شرح الرسالة الالفیة، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم، چاپ اول، ۱۴۲۰ ق.
۱۷. عاملی، زین الدین (شهید ثانی)، روض الجنان فی شرح ارشاد الاذهان، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم، چاپ اول، ۱۴۰۲ ق.
۱۸. عاملی، سید جواد، مفتاح الکرامة فی شرح القواعد العلامة، دفتر انتشارات اسلامی وابسته به جامعه مدرسین حوزه علمیه قم، قم، چاپ اول، ۱۴۱۹ ق.
۱۹. عاملی، محمد بن مکی (شهید اول)، ذکر الشیعه فی احکام الشریعه، مؤسسه

آل البيت (عليهم السلام)، قم، چاپ اول، ۱۴۱۹ ق.

۲۰. علم الهدی، علی بن حسین (سیدمرتضی)، الذریعة الى اصول الشريعة، دانشگاه تهران، تهران، چاپ اول، ۱۳۷۶.

۲۱. فیض کاشانی، محمد، تفسیر الصافی، مکتبة الصدر، تهران، چاپ دوم، ۱۴۱۵ ق.

۲۲. قمی، محمد، تفسیر کنز الدقائق وبحر الغرائب، وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی، تهران، چاپ اول، ۱۳۶۸.

۲۳. کلانتری، ابوالقاسم، مطارح الأنظار (تقریرات درس شیخ انصاری)، مجمع الکفر الاسلامی، قم، چاپ دوم، ۱۳۸۳.

فهرس المحتويات

كلمة اللّجنتين العلميّة والتحضيريّة للمؤتمر العلميّ الدوليّ الأوّل (السيدّ المجاهد وثرائه العلميّ)	٥
چكیده	١٥
الملخص	١٧
١. مقدمه	١٩
٢. موارد بهره‌مندی شیخ از سید مجاهد	٢١
٣. گونه های به کارگیری شیخ از مطالب سید مجاهد	٢١
٤. تحلیل مسائل استفاده شده از سید مجاهد توسط شیخ	٢٢
٥. جمع بندی و نتیجه گیری	٧٠
٦. توصیه ها	٧٠
منابع	٧٣
فهرس المحتويات	٧٧

Abstract

Sayid Mujahid is among scholars to whome Shaikh Ansari has specially noticed. Almost his words and standpoints are traced in the majority of main Osuli issues. Shaikh Ansari has focused on his wordings in two respects: 1. The significance of his views and studying them as one of the common views in Osuli issues. On occasions, Shaikh has confirmed and completed Sayid Mujahid's views while he has rejected them in whiles. 2. Relating previous Osuli scholars' words from what Sayid Mujahid and relying on these narrations. The present research has come to the following findings having discussed Sahikh's words as stated from Sayid Mujahid. In most cases, what Shaikh Ansari has narrated from Sayid Mujahid are precise. However, Shaikh Ansari has narrated Mujahid's views with tolerance and has not fully mentioned his views, and sometimes, he has narrated some of Mujahid's words the reason of which is not clear. Thus, criticizing and studying Sayid Mujahid's views has leveled some critiques on Shaikh Ansari. On some occasions, some quotations relying on Sayid Mujahid faces some problems and referring the main Osuli sources proves that sometimes Shaik Ansari has not quoted from Sayid Mujahid carefully and attributing some issues to Sayid Mujahid is problematic.

Keywords: al-Sayyid al-Mujahid, Ba'd Sadat Mashyikhana, Ba'd al-Mu'asirin, Sahib al-Manahil

**A study and analysis of
al-Sayyid al-Mujahid's Usuli views
in al-Shaykh al-Ansari's
Usuli books**

by

Belal Shakeri

Professor of graduate studies and Researcher of fourth level
in Mashhad Seminary

Ali Shakeri

Teacher in Mashhad Seminary Ph.D. candidate in Qom
Seminary